

الفعل الإحتجاجي كمدخل مطالبى للنظام السياسى (الإحتجاجات العراقية لعام 2019)

تارا عمر محمد¹، فرهاد جلال مصطفى²

^{1,2} قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: tara.muhammad@univsul.edu.iq¹, farhad.mustaffa@univsul.edu.iq²

المخلص:

يقدم لنا إقتراب التحليل النظمى مخططاً ديناميكياً للتفاعلات الممكنة بين عناصر النظام من جهة وما يقدم من قبل البيئة المحيطة به من المتغيرات ، من جهة أخرى ليبين لنا ما يثبت حركية النظام ضمن دائرة يحتويها " المدخلات ، التحويلات ، المخرجات ، التغذية الإسترجاعية "، وفي ظل هذا الإقتراب تبحث هذه الدراسة عن الإحتجاجات كظاهرة عالمية تاريخية وكفعل لذوات فاعلة وكيفية تحولها لمدخل مطالبى تتوجه للنظام السياسى حينما يفقد القدرة لإحتواء مواطنه حتى يحقق التوافق بينه وبين الشعب. وبناءً على هذا الإطار المفاهيمى وباستخدام هذا الإقتراب ، تهدف الدراسة الى تقديم تحليل علمى للأفعال الإحتجاجية التى يحتضنها العراق والتي تطلق عليها " إحتجاجات تشرين " باعتبارها حالة تعبيرية واضحة لإستياء جمعى لشعب بلغ مرحلة اللارجعة ضد رموز التسلط والقهر والفساد غير مكتنث للمواطن لابل فى حالة قطيعة معهم ما جعلهم يرفعون سقف مطالبهم لتطال قمة هرم السلطة رغم الإفراط فى إستخدام العنف ضد المحتجين وضخامة الضحايا حتى أصبحت لهذه الإحتجاجات خصوصية أضافت قوة بالغة للمطالب الموجهة للنظام السياسى بشكل إنه غير قادر على التحايل وعدم الإستجابة رغم محاولاته لفعل ذلك.

بوخته:

دروازه شىكارى سيستمى شيوميكى كشتيمان پى دمه خشيت بۆ وسفكردى رهمگزه پيکهينه رهمگانه سيستمى سياسى (تيهاويشته، بارگورين، دهرهاويشته، فيدباک)، وهروها بۆ شيتله کردنى کارليکه بزواتيه کانى نيوان نهم رهمگزه له لايهک، و نيوان سيستمه که و ژينگه دورى داوه له لايهکى تر. ليمر روشنايى نهم دروازهدا، توژينه که وهک ديارديهى ميژووى جيهانى، و وهک کرديهى نهکتهر چالاکهکان له نارمزاى دهکولتيره، که بووته تيهاو يشتهى داخواريانه بۆ ناو سيستمى سياسى .

بيننا لهر نهم چوارچيوه چه مكيانه، به بهکارهينانى دروازه شىكارى سيستمى، نهم توژينهويه نامانجى پيشكش کردنى رافيهى زانستيه بۆ نهم کرده نارمزاى ناميزانهى که ههنديک له گورهمه کانى ژمارميهک له پاريزگاکانى عيراق لهخويان گرتوون، و به " نارمزاىيه کانى تشرين " ناو دهرين، وهک کرديهى گوزاريانهى پروون بۆ توربهى کزبى خهلى عيراق، که گهيشتوه به قوناغى پاشكشه لینه کردن، دژ به رهمزهمانى دهسه لاتخووزى، چهوساندنوه، و گهههلى. به هوى دهرهست نهبوونى سه کرده عيرافيهکان به نازارهمانى هاو لاتيان، نارمزاىيهکان بنميچى داخوارييهکانيان، به رادميهک بردووته سهر که دهستى بگات به لوتكهى ههرمى دهسه لات. ويراى بهکارهينانى له رادمهدهرى توندوتيزى و گهورمى ژمارهى قوربانويهکان، رۆژ دواى رۆژ کرده نارمزاىيهکان وزه و برستى گهوره زياتر دمخه سهر داخوارييهکان به پرووى سيستمه سياسيه که، به شيوميكه که سه کردهکان تواناى پيچه بهدورهى نارمزاىيهکانيان نهبيت و نهتوانن خويان له بهدومه وچوونى پروون بۆ داخوارييهکانيان به دور بگرن.

Abstract:

The systemic analysis approach presents us with a dynamic scheme to describe the constituent elements of a political system (inputs, conversions, outputs and feedback), and to analyze the dynamic interactions among these elements on the one hand, and between the system and its surrounding environment, on the other hand. Considering this approach, the research examines protests both as a global historical phenomenon and as an act of vital actors, leading to a commanded input into a political system.

Based on this conceptual framework, and using the systemic analysis approach, this study aims to offer a scientific explanation to the protesting acts, known as the Iraqi Tishreen Protests, happening in several Iraqi provinces. Here, we discuss these protests as a clear expressive act to the fury of the Iraqi people as a whole, ending up with an irreversible stage against the symbols of authoritarianism, oppression and corruption. Due to the indifferences by the Iraqi leaders vis-à-vis the citizens' sufferings, the protestors could raise their demands to reach to the top of the pyramid of power. Despite the excessive use of violence and the huge numbers of the victims, progressively the protesters' acts acquired further enormous force to their demands toward the political system in a way that the leaders are unable to fudge the protests and to avoid themselves from giving a clear answer or decision to their demands.

المقدمة :

تعتبر الحركات الاحتجاجية عاملاً مهماً ومؤثراً في تغيير سياسات أنظمة الحكم وتوجيهها نحو حكم أكثر عدلاً وخدمة لجميع فئات الشعب ، حيث تُعد الأفعال الاحتجاجية سواء السياسية أو الاجتماعية محاولة واعية لجماعات من الناس تهدف إحداث التغيير في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم ، وتختلف هدف المحاولة من حركة إلى أخرى طبقاً لطبيعة الهدف الذي تصبو إليه في الزمان والمكان المحددين ، ولكن بشكل عام أهدافها في الجوهر تتمحور حول مبدأ سيادة الشعب وإجبار النظام السياسي للتعامل وفقه .

شهد تاريخ البشري الحديث والمعاصر انتشاراً كبيراً من الأفعال والسلوكيات الاحتجاجية وإتسعت أدوار هذه الظاهرة في مختلف بلدان العالم نتيجة لعجز الأنظمة السياسية أو قصورها في الاستجابة لمتطلبات الحياة الفردية وتصدي الأخطار التي تهدد المجتمعات الإنسانية من قبل المؤسسات التجارية والإقتصادية والأجهزة الحكومية البيروقراطية والأمنية وقوانينها السائدة والمؤسسات الدينية التقليدية .

وارتبطت نهضة الحركات الاحتجاجية الاجتماعية بالإقتصاد والتغيرات السياسية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر والتي تضمنت إحتجاجات عمالية ضد المكننة وقيم السوق 1763 ، كذلك الحركات الاحتجاجية العمالية 1838-1848 والحركات النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية 1856 والإحتجاجات الطلابية في فرنسا 1968 هذا فضلاً عن الثورات ، مثل ثورة العبيد بقيادة (سبارتاكوس) ضد سلطة روما 71 ق.م إلى الثورات الحاسمة في التاريخ الإنساني كالثورة الإنجليزية 1688 ، والثورة الأمريكية 1776 ، والثورة الفرنسية 1789 ، والثورة البلشفية 1917 ، إلى حركات التحرر من الإستعمار في البلدان العربية والإحتجاجات المعروفة ب(ثورات الربيع العربي 2011) ، والتي مازالت بعض منها مستمرة بصيغ أخرى .

وضمن هذا السياق وفي ظل التطورات السريعة التي حدثت ولا تزال تحدث في الساحة السياسية يشهد العراق حالياً إحتجاجات منذ 1/1/2019 وتسمى ب (الإحتجاجات التشرينية) ، والتي أصبحت تشكل مدخلاً مطالبياً جديداً ليس بإعتبارها فقط مطالب موجهة للنظام السياسي ، بل سمات الإحتجاجات وخصوصيتها وما تضيفها للمطالب من القوة حتى تتميز عن الإحتجاجات الأخرى متجبر النظام السياسي على الإنصياع والاستجابة للمتطلبات .

أهمية الدراسة:

إن موضوع الفعل الإحتجاجي ، والحركات الإحتجاجية ، موضوعاً مهماً بالدراسة والتحليل بالنسبة للمهتمين بالشؤون السياسية ، من أجل فهم ماهيتها وسيرورتها وشروط إنتاجها ومميزاتها ومطالبها. وتأخذ دراسة الموضوع أهمية أكثر في اللحظة التاريخية التي تتحرك فيها الجماهير في الشارع العراقي منذ تشرين الأول ضد إخفاقات الحكومة في القيام بأداء وظائفها. ففي هذه اللحظات تتجه الأنظار على نحو خاص الى الأكاديميين لطرح مقاربة وصفية تحليلية لواحد من المتغيرات المتمثلة بهذا الحدث الإحتجاجي في العراق بعد عام 2003 ، وماهو التفسير السببي للإحتجاجات التشريعية وماهي سماتها ومطالبها .

أهداف الدراسة :

- 1- في الجانب النظري : الدراسة وبأسلوب منهجي تسلط الضوء على موضوعة الإحتجاجات كإحدى مفردات الأدبيات الأساسية للحركة السياسية بوصفها فعل مطالبي تخترق النظام السياسي .
- 2- في الجانب التطبيقي: تروم هذه الدراسة التناول الوصفي والتحليلي لمعطيات رصدتها لماهية الإحتجاجات من حيث واقعها وسيرورتها ودوافعها ومطالبها .

حدود الدراسة :

- 1- مكانيا : الدراسة تشمل المتغيرات المتعلقة بالإحتجاجات في العراق .
- 2- زمانيا : الدراسة تبحث في وضع الإحتجاجات من تاريخ 1/1 - 1/1 2019 - 1/1 شباط 2020 .

إشكالية الدراسة : تتجسد إشكالية الدراسة في الأسئلة الآتية .

- 1- ماهية الفعل الإحتجاجي وكيفية تحوله لمدخل مطالبي متوجهاً للنظام السياسي ؟
- 2- ماهية إحتجاجات تشرين العراقية من حيث واقعها ودوافعها وسماتها ومطالبها ؟

فرضية الدراسة :

تنتطق الدراسة من فرضية مفادها إن الإحتجاجات الشعبية كإحدى وسائل الحراك السياسي بسماتها ومطالبها من شأنها أن تشكل معطيات جديدة موجهة ضد النظام السياسي وسياساته المرفوضة والتي تسهم في إندلاع الحركات الإحتجاجية الناشئة للتغيير وإحتجاجات تشرين في العراق نموذج لهذا الحراك .

منهجية الدراسة :

في هذه الدراسة تم الإرتكان الى المنهج الوصفي لتعريف الإحتجاجات كمدخل مطالبي للنظام السياسي كذلك لوصف واقع الإحتجاجات العراقية ، إضافة الى منهج التحليل النظمي لدراسة كيفية تحويل الإحتجاجات لمطالب داخلية للمنظومة السياسية ، وفي هذا الإطار تم دراسة واقع ودوافع الإحتجاجات التشريعية العراقية فضلا عن سماتها ومطالبها .

خطة الدراسة : إستناداً الى ما تقدم ذكره قسمت خطة الدراسة الى مبحثين كالآتي :-

المبحث الأول : الفعل الإحتجاجي كمدخل مطالبي للنظام السياسي

المبحث الثاني : ماهية إحتجاجات تشرين العراقية لعام 2019

المبحث الأول

الفعل الإحتجاجي كمدخل مطالب للنظام السياسي

يرمي هذا المبحث الى رسم خارطة منهجية لتوضيح موقع الأفعال الإحتجاجية في إطار النظام السياسي. وهو أمر بحاجة الى التعرف على مكونات النظام السياسي وتفكيك آلية عمل هذا النظام كي يتسنى لنا تحديد موقع المدخل المطالب ضمن الإطار العام للنظام السياسي ونطرح ذلك في المطلب الأول ، ومن ثم التذليل بالفعل الإحتجاجي كمدخل مطالب للنظام السياسي في المطلب الثاني . فضلاً عن ذلك، يتضمن هذا المبحث محاولة للإنتقال من الحديث عن الفعل الإحتجاجي الى الحديث عن الفاعل الإحتجاجي في المطلب الثالث .

المطلب الأول : المدخل المطالب للنظام السياسي

ثمة مناهج ونظريات واقترايات تقدم نماذج وتحليلات نظرية للتعرف على كيفية عمل النظام السياسي، إحدى هذه النماذج ثنائية المدخلات - المخرجات (inputs-outputs). وإحدى النظريات التي إستخدمت هذا النموذج هي نظرية النظم أو التحليل النظمي للبروفيسور (ديفيد إيستون David Easton).

يرى (إيستون) وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة ، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي بأنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية ، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى⁽¹⁾. عليه يشير مفهوم النظام السياسي الى مجموعة من العلاقات التي يظن المراقب نفسه قادراً ، فرضاً ، على تحديد معقوليتها وفهمها⁽²⁾.
فوفقاً لنظرية النظم ، إن النظام السياسي هو كل متكامل ومركب من مجموعة من الأجزاء والعناصر المترابطة حيث يؤدي كل جزء وظيفة محددة وثابتة وبشكل منظم وبأسلوب تفاعلي وتبادلي⁽³⁾، أي أن النظام يصبح نتاج التفاعل والترابط بين متغيراته المختلفة⁽⁴⁾.

يؤكد (إيستون) أن ديناميكية التفاعلات السياسية، في إطار النظام السياسي، هي موجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع⁽⁵⁾ ، وهي الوظيفة الرئيسة للنظام السياسي، والتي يذهب عالم الاجتماع الألماني (نيكلاس لومان Niklas Luhmann) بصدها الى القول " تكمن خصوصية السياسة في ضمان أوضاع بطبيعتها مرضية راهناً " ⁽⁶⁾.
يفترض إقترب التحليل النظمي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي وتوجهها. بعبارة أخرى ، يبرز إقترب تحليل النظم كما قدمه (إيستون) الطابع الديناميكي الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمتها الفرعية والبيئية بأنظمتها المختلفة ⁽⁷⁾.

تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية ، أي بين المدخلات والمخرجات، ويمكن توضيح ذلك كالآتي :

أولاً : المدخلات (Inputs)

هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه الى النشاط والحركة. هذه المدخلات تنبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه. فكل نظام سياسي مفتوح لتلقي تأثيرات البيئة التي يوجد فيها. فحدوث أزمة إقتصادية أو تحول في البناء الطبقي أو تغير في القيم الثقافية يؤثر على النظام السياسي . وإلى جانب المؤثرات النابعة من البيئة الداخلية توجد مؤثرات تنبع من البيئة الخارجية (مقاطعة إقتصادية غزو عسكري ، مساعدة.. الخ)⁽⁸⁾.

إن المدخلات تعطي النظام السياسي خاصية ديناميكية حيث تمونه بـ (المواد الخام) أو المعلومات لإدخالها في العمليات

1. David Easton, the Political System: An Inquiry into the State of Political Science, Alfred A. Knop, New York, 1953. p12.

2. غي هرميه (وآخرون) ، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ت: هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 2005، ص393. للتفاصيل: أنظر الموسوعة السياسية ، إقترب تحليل النظم – الإقترب النسقي على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 10/11/2019/ www.political – encyclopedia.org . كذلك جابر سعيد عوض ، إقترب تحليل النظم في علم السياسة ، ندوة إقترايات البحث في العلوم الاجتماعية، 1992، شبكة المعلومات الدولية ، على الموقع الإلكتروني الآتي : www.printfriendly.com .

3. د.عبدالحق عبد الله ، حكاية السياسة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2006، ص121.

4. د.عبدالمعطي محمد عساف ، مقدمة الى علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1987، ص163.

5. نقلاً عن : د.نصر محمد عارف ، إستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي- النظرية – المنهج ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002، ص263.

6. نيكلاس لومان ، مدخل الى نظرية الأنساق، ت: يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل ، ألمانيا ، 2010، ص45.

7. جابر سعيد عوض ، مصدر سابق .

8. د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987، ص96.

التحولية أو تغذية بالطاقة لأجل الإستمرار في النشاط (9).

ويتم تقسيم المدخلات الى نوعين أساسيين ، وهما :

1. **المطالب (Demands) :** وهي مجموع الطلبات الموجه للنظام السياسي ، تتميز بأنها يجب صياغتها لكي توجد (10). من أجل قيام النظام السياسي بوظيفته في إصدار القرارات الإلزامية إلى المجتمع ونظراً لكثرة المطالب لا بد أن تكون هناك قنوات مهمتها توضيح وإيصال تلك المطالب إلى النظام. وهذه المطالب قد تكون خارجية أو داخلية وكذلك أيضاً قد تكون عامة أو خاصة (11).

ويمكن اعتبار الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والهيئات الإجتماعية والإقتصادية من أهم قنوات إيصال المطالب الى النظام السياسي. ومع ذلك قد يحصل أن بعض الأفراد يقومون برفع العرائض أو التظاهر من أجل إيصال مطالبهم الى النظام السياسي. وقد تختلف وسائل التعبير عن المطالب كأن تأخذ شكلاً فردياً أو جمعياً، سلمياً أو حاداً (12).

وبصورة عامة ، تعد مطالب الأفراد من النظام السياسي أحد مداخل التغيير السياسي ، فهذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان الى مخرجات. كما تعد الحركات الإحتجاجية من أهم الطرق المؤدية الى التغيير السياسي (13). ومن هنا يفترض الباحث السياسي (دانكورت روستو Dankwart Rustow) أن التغيير السياسي هو نتاج عدم الرضا بالموقف القائم ، ويفضي عدم الرضا الى فعل سياسي ، فالفعل السياسي الإحتجاجي في الواقع هو نتاج عدم الرضا دائماً (14). عليه يعد الفعل السياسي الإحتجاجي مدخل مطالب الى النظام السياسي .

2. **الدعم (Support) :** الدعامات هي القوى التي تعطي دعماً للنظام وتسمح له بالبقاء رغم اندفاع المطالب (15). إذ الدعم هو تلك الإجراءات التي تؤدي الى دعم ومساندة وتأييد النظام السياسي (16).

وينقسم الدعم بصورة عامة الى ثلاثة أنواع (17) :

أ. مساندة المجتمع السياسي خلال تفاعل أعضائه تفاعلاً سلمياً لا ينصرف الى مساندة الحكومة أو النظام السياسي، وإنما إعطاء الولاء والمساندة للمجتمع وأهدافه العامة ، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع ، ومن ثم تكون المساندة ليست لطرف من الأطراف ، وإنما للجماعة السياسية بأكملها.

ب. مساندة النظام وتأييد القواعد العامة للعبة السياسية .

ت. مساندة الحكومة .

ثانياً: التحويل (Conversion)

تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن بنى النظام السياسي. التحويل هو بمثابة غرلة للمدخلات (18). وعلى عكس مفهومي المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسي من جهة وبينته المحيطة من جهة أخرى ، فإن عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته (19).

ثالثاً: المخرجات (Outputs)

وهي تمثل إستجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة. هي بعبارة أخرى السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد (20). ويمكن أن تنقسم المخرجات الى مخرجات إيجابية ومخرجات سلبية ومخرجات رمزية (21) :

9. د.شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة ، مطبعة وزارة الثقافة ، أربيل ، 2004، ص24.
10. جان ماري دانكان ، علم السياسة ، ت: د.محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1997، ص 143-144.
11. د.شيرزاد أحمد النجار، مصدر سابق ، صص26-27.
12. د.كريم فرمان ، في كيفية عمل النظام السياسي- مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان- الجزائر- فرنسا – إيطاليا ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2009 ، ص ص 82-83.
13. عبد المؤمن سي حمدي ، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة ، اطروحة دكتوراه (منشورة على الأنترنت) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2019، ص ص 31-33.
14. نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص 54.
15. جان ماري دانكان ، مصدر سابق ، ص 146.
16. د.شيرزاد أحمد النجار، مصدر سابق ، ص28.
17. د.نصر محمد عارف ، مصدر سابق ، ص264.
18. د.كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1985، ص98.
19. جابر سعيد عوض ، مصدر سابق .
20. د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، مصدر سابق ، صص98-99.
21. د.كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، مصدر سابق ، ص98.

1. مخرجات ايجابية : وهي محاولة السلطة تعديل البيئة أو النظام السياسي من خلال الوفاء بالمطالب.
 2. مخرجات سلبية : وهي محاولة السلطة الى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.
 3. مخرجات رمزية : مثل الوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي أو إنقسام داخلي . وعلى مستوى المخرجات ، يتم الإشارة الى ثلاثة وظائف رئيسية، وهي (22) :
أ. وظيفة صنع القرار Rule-making : بما يعنيه ذلك من وضع السياسات وإتخاذ القرارات ، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.
 - ب. وظيفة تنفيذ القواعد Rule-application : بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة الجهاز الإداري والسلطة التنفيذية.
 - ت. وظيفة التقاضي حول القواعد Rule-adjudication : بما يتطلبه من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.
- رابعاً: التغذية الإسترجاعية (Feedback)
التغذية الإسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الإسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام (23).
وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لنموذج (إيستون) لتحليل النظم ، فإن التغذية الإسترجاعية تمثل عملية هامة وحيوية لبقاء النظام وإستمراره. إن علم النظام بمدى الإستجابة لقراراته وسياساته يجعله قادراً إما على المضي في طريقه بإنتهاج نفس السياسة أو تعديلها أو التخلي عنها كلياً، وهو مايسميه (إيستون) بالتغذية الإسترجاعية الفعالة التي تضمن الإستجابة الفعالة للنظام ، وإلا تعرض وجوده للخطر حال إفتقادها (24).
إنطلاقاً مما سبق ، يندرج الفعل الإحتجاجي في إطار مدخلات النظام السياسي ، وهو يشكل مدخلاً مطالبياً للنظام السياسي .

المطلب الثاني: الإحتجاجات كمدخل مطلب

تعد الإحتجاجات ظاهرة عابرة لمختلف الأزمنة والأمكنة ومختلف النظم السياسية ، حيث توجد في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ، ولكنها في النظم الديمقراطية عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفتح إنتباهه إلى ثغرات ومظالم إجتماعية أو تهميش سياسي وتؤدي إلى تحسين أدائه وأحياناً تجديد نخبته. أما في النظم غير الديمقراطية فإنها تركز ، وربما تعمق أزماته ، لأن النظام يعجز عن الإستجابة لمطالب المحتجين ، وقد يستجيب لجانب من المطالب عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين ، ويعمل على التحايل عليها ، فيلبي جانباً، ويرفض جوانب كثيرة مما تجعله غير قادر على الإستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والإفتتاح السياسي.

في ما يأتي من هذا المطلب هي محاولة لتسليط الضوء على التعريف بالفعل الإحتجاجي ، وقبل ذلك تناول الإحتجاج كظاهرة للدراسة .

أولاً : دراسة الإحتجاج :

على الرغم من أن بدايات ظهور الإحتجاجات الشعبية ترجع إلى عهد بعيد ، فإن أول ظهور لمفهوم الإعتصام أو التظاهر في معناه الحديث كان في منتصف القرن التاسع عشر، وكان أول من إستعمل هذا المفهوم هو الكاتب الأمريكي (دافيد هنري ثوراو H. D. Thoreau) في مقال شهير له نشر في 1849 ، بعنوان "العصيان المدني" (25).
وقد بدأ الإهتمام بدراسة سلوك التظاهر والإعتصام في منتصف القرن العشرين ، وذلك في إطار أدبيات الرأي العام التي تناقش ما أصطلح على تسميته بثقافة الإحتجاج الشعبي (26). من هنا لم تعد ثقافة الإحتجاج مفهوماً تنظيرياً فقط ، فمن خلالها يمكن الكشف عن سياسات الدولة التي فشلت في إحتواء أفراد المجتمع ، والآليات التي بها تم إستبدال التضامن بالصراع ، والدخول في خصومات معها، ومع النخب التي تدافع عنها. فثقافة الإحتجاج تتولد من خلال مجموعة الضغوط والمآسي الإجتماعية والنفسية

22. جابر سعيد عوض ، مصدر سابق .

23. د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة ، مصدر سابق ، ص 98-99

24. نقلاً عن: جابر سعيد عوض ، مصدر سابق .

25. نقلاً عن : أحمد عادل عبد الحكيم (وآخرون) ، حرب اللاعنف - الخيار الثالث ، ط3 ، سلسلة حرب اللاعنف – الفلسفة، أكاديمية التغيير (الألكتروني) ، 2013 ، ص 34.

26. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، المحتجون- كيف تؤثر المظاهرات والإعتصامات في سياسات الدول ، في : إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملحق مجلة السياسة الدولية) ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد (187) ، كانون الأول 2012، ص 11.

التي لا تسمح بتوافق الفرد مع ذاته ومجتمعه ، تلك التي تتمثل في إرتفاع البطالة ، وشيوع الإحباطات ، وضياح الحقوق وإنخفاض الدخول ، وعدم إشباع الإحتياجات الأساسية (27).

ففي ذلك الحين ، أي قبل أكثر من ستين عاما ، نظر علماء الإجتماع الى الإحتجاج بوصفه تدخلا غير ديمقراطياً في السياسة (28). لكن بعد ذلك وفي أعقاب تحركات ستيبيات القرن الماضي (حركات إجتماعية ، طلابية ، بيئية ، نسائية ، السلام ومناهضة لحرب فيتنام ...) ، تغيرت هذه النظرة السلبية الى الإحتجاج ، وخاصة بعد أن أصبحت المشاركة في الحركات الإجتماعية ونشاطاتها الإحتجاجية الطريقة الشائعة للعمل السياسي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، ويشار الى ذلك في الأدبيات بـ " حركة السياسة movementization of politics " (29). ومع ولوج العالم القرن الحادي والعشرين ،

وملاحظة إن الغالبية العظمى من الحركات الإحتجاجية والحركات الإجتماعية جعلت من الدولة هدفاً ، حتى أصبحت الإحتجاجات من الشيوع الى درجة وصفها من قبل معظم دارسي وعلماء الإجتماع بأنها جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية ، وهنا يستخدم مصطلح (السياسة الجدالية contentious politics) (30) كإشارة لأهميتها (31). واليوم ينظر الى الفعل الإحتجاجي كعامل مساعد مهم في تعزيز أنظمة الحكم الديمقراطية (32)، وعاملاً هاماً في الإنتقال من السلطوية إلى أنظمة ديمقراطية (33).

لقد حثت هذه النظرة الدارسين الى الإهتمام بالحركات الإجتماعية كونها تمثل قوة مهمة للتغيير بأبعادها المختلفة ، كما ينبغي أن ينظر الى مشاركة هذه الحركات كطريقة عقلانية لتحقيق أهداف سياسية. وعلى الرغم من أن هذا الشكل من المشاركة أخطر من الأشكال التقليدية للفعل السياسي ، فإنه منطقي ومبرر بالنسبة للذين لاهول لهم ولا قوة في ممارسة التأثير من خلال وسائل تقليدية ممأسسة (34). وهذا هو أيضاً ما يؤكد (كلاندرمانس Klandermans) بالقول " لو كان يتمتع هؤلاء المحتجين بإمكانية ممارسة السياسة لما كان هناك داع للحركات الإجتماعية " (35). ومن هنا يأتي النظر الى الإحتجاج بأنه " سياسة بوسائل أخرى " (36) لما يمثله من تعبير عن المصالح الإجتماعية . وتعبير (ميشيل ليبسكي Michael Lipsky) الإحتجاج هو " مورد سياسي للضعفاء " (37). وفي النهاية وعلى غرار المقولة الشهيرة للفيلسوف الفرنسي (رينيه ديكارت Rene Dekart) " انا افكر اذاً انا موجود " ، هناك من يقول " عند الإحتجاج يوجد الشعب " (38). أي الشعب يحتاج إذن هو موجود .

ثانياً: الفعل الإحتجاجي

الإحتجاج هو شكل من أشكال الفعل الجمعي ، ويتشارك في نفس الوقت مع مفهوم الحركة الإجتماعية. وهناك مجموعة واسعة من أنماط الأفعال الإحتجاجية ، مثل الإضراب عن العمل ، وإتخاذ الإجراءات التي تستهدف تحسين ظروف المرء الشخصية ، والإجراءات التي تستهدف تحسين أوضاع مجموعة معينة. والإجراءات هذه قد تتفق مع قواعد النظام الإجتماعي القائم ، أو تلك التي تنتهك قواعد الإجتماعية القائمة مثل الإحتجاجات غير القانونية ، والعصيان المدني .

27. الشيماء عبدالسلام ابراهيم ، سوسيولوجيا الحركات الإحتجاجية ، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد (35) ، 2011.

28. Pamela E. Oliver (et al), *Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements*, in: Betty A. Dobratz (editor), *Political Sociology for the 21st Century*, Series: Research in Political Sociology v. 12, 2003, p.213.

29. بيرت كلاندرمانس ، الفعل السياسي الجماعي ، في : دافيد أو سيرز (ومحررون آخرون) ، المرجع في علم النفس السياسي ، ج2، ت : ربيع وهبة (وآخرون) ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2010، ص1114.

30 . وهي سياسة تمارس بين الطرفين ، هما الدولة من ناحية وآخرون يحاولون إتلافها من ناحية أخرى .

31 . هانك جونسون ، الدول والحركات الإجتماعية ، ت: أحمد زايد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2018، ص9.

32 . Jose Aleman, *Protest and Institutional Change*, in: Oxford Handbooks Online, Oxford University Press, 2018, www.oxfordhandbooks.com

33. Pamela E. Oliver, op.cit, p.213.

34. Paul Burstein (et al), *The Success of Political Movements: A Bargaining Perspective*, in: J. Craig Jenkins and Bert Klandermans (editors) , *The Politics of Social Protest : Comparative Perspectives on States and Social Movements*, UCL Press, London, 1995, p.135.

35 . بيرت كلاندرمانس، مصدر سابق . ص1115.

36. Pamela E. Oliver, op. cit, p.214.

37. Qouted in: Donatella Della Porta and Mario Diani, *Social Movements: An Introduction*, 2nd ed. , Blackwell Publishing , Malden – USA , 2006 , p.166.

38 . د.محمد بن حامد الأحمرى ، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي- رؤية مستقبلية وتقييمية ، دراسة منشورة في الموقع الإلكتروني لمنتدى العلاقات العربية والدولية ، بتاريخ 2013/5/30، ص2: <https://fairforum.org>

الفعل الاحتجاجي أو الحركة الاحتجاجية هي تعبير عن الرفض أما بالعبارات أو بالأفعال لحدث ما أو سياسات أو وضعيات⁽³⁹⁾. وحسب (بلومر Herbert Blumer) إن الفعل الاحتجاجي عبارة عن مشروع يمارس بصفة جماعية ولا يقوم به فرد بعينه ، بغية إقامة نسق جديد للحياة من خلال عدم الرضا بالوضع السائد⁽⁴⁰⁾. إذن الفعل الاحتجاجي هو فعل جمعي الذي هو إمكانية مجموعة من المواطنين للنشاط معاً يعتقدون إنه في مصلحتهم المشتركة⁽⁴¹⁾. وقد يصدر الفعل الجمعي عن تضافر عفوي للقوى ، كما يمكن أن يصدر عن تحريك مقصود ومنظم ، تقوم به جهة معينة كالسير في مظاهرة معينة⁽⁴²⁾.

ففي مطلع السبعينيات من القرن الماضي قدم (ميشيل ليبسكي Michael Lipsky) مفهوم (النشاط الاحتجاجي Protest Activity) بوصفه " أداة للتغيرات التي تجعل الأنظمة السياسية أكثر إنفتاحاً وتقبلاً لمطالب وضغوط جماعات محددة " ⁽⁴³⁾. عليه يشكل الفعل الاحتجاجي مدخلاً للنظام السياسي ، كما يعد مدخل مطالب بما يقدم من مطالب التغيير ويشكل ضغوط من أجل ذلك عن طريق نشاطات احتجاجية. ومطلب التغيير يحيل الى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها⁽⁴⁴⁾، أي في المخرجات .

بعد ثلاث سنوات من عمل (ليبسكي)، نشر عالم السياسة الأمريكي (بيتر آيسنغر Peter Eisinger) دراسة بعنوان " ظروف السلوك الاحتجاجي في مدن أمريكا " ، سنة 1973، وقدم في الدراسة مفهوم بنية الفرصة السياسية لفهم الاختلاف في السلوك الاحتجاجي في 43 مدن أمريكية. وتوصل في الدراسة الى أن لحدوث الاحتجاج صلة ببنية الفرصة السياسية لكل مدينة⁽⁴⁵⁾.

إن هذه البنية تشكل عاملاً أساسياً في تكوين الفعل الاحتجاجي كفعل ذات بنية مستقلة بالمعنى الذي يتحدثون عنها علماء الاجتماع الكلاسيكيون أمثال (ماركس Karl Marx ، ماكس فيبر Max Weber ، إميل دوركهيم Emile Durkheim)⁽⁴⁶⁾، وكذلك عالم الاجتماع المعاصر (تالكوت بارسونز Talcott Parsons)⁽⁴⁷⁾ ونظريته عن " نسق الفعل " ⁽⁴⁸⁾. الفعل بوصفه نشاطاً يهدف الى تسيير الشأن السياسي بصورة أفضل ويسعى لخلق حس مشترك يحدد المهمة وأبعادها ، وإنشاء نوعاً من التضامن الذي يجب أن يخلقه لهم بالفعل السياسي وتدعمه التربية والتنشئة على ذلك وبالتالي الإنهماك به ، ماسيكون ظاهراً بقوة في كل لحظات التغيير السياسي ، علاوة على مطلبها الأساس في الفعل كآلية ناجحة في المعالجة السياسية⁽⁴⁹⁾ أيضا (بودون رايونود Boudon Raymond) عرف الفعل الاحتجاجي بشكل شمولي على إنها " عمل جمعي يهدف الى تأسيس نظام جديد للحياة " ⁽⁵⁰⁾. ويعرف (تشارلز تلي Charles Tilly) الحركات الاجتماعية الاحتجاجية " إنها سلسلة من الأداء المتواصل

39 . كروشي فريدة ، ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ، رسالة الماجستير (منشورة على الأنترنت) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2013، ص8 .

40 . نقلاً عن: قناة رقية، الاحتجاجات الطلابية بين الوعي والتعبية: دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير (منشورة على الأنترنت) ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2014 ، ص8.

41. Mahvish Shami, Collective Action, Clientelism and Connectivity, Institute of Food and Resource Economics, University of Copenhagen, Denmark, FOI Working Paper 2010, p.4.

42 . د.فريدريك معنوق، معجم العلوم الاجتماعية ، أكاديميا ، بيروت ، 1998، ص98.

43 . محمود صلاح عبدالحفيظ المهر، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد (27) ، صيف 2010، ص161.

44. كولفوني محمد ، التغيير الاجتماعي والسياسي : دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (20) ، 2008 ، ص143.

45. Peter K. Eisinger, The Conditions of Protest Behavior in American Cities, The American Political Science Review, American Political Science Association, Vol. 67, No. 1, 1973, p.12.

46. محسن بوعزيزي ، فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية - الحالة التونسية مثلاً ، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (1) ، شتاء 2008، ص12.

47. للتفاصيل : نيكلاس لومان، مصدر سابق، ص27 ومابعد.

48. للتفاصيل: د.محمد عوض عبد السلام ، الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز - دراسة تحليلية نقدية ، دار المطبوعات الجديدة ، مكتبة المصارف الحديثة ، القاهرة ، 1986.

49. مجموعة باحثين ، الفعل السياسي بوصفه ثورة - دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنه أرنت ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013، ص31.

50. نقلاً عن: د.رمضان صورايا ، الحركات الاجتماعية - مقارنة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، العدد (24) ، حزيران 2016، ص342.

والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب " (51)
إلا أن العالم الاجتماع الفرنسي (آلان تورين Alan Toren) يدعو الى سوسيولوجية الفاعل بدلاً من سوسيولوجية الفعل.
وحسب (تورين) على علم الاجتماع أن يكف عن دراسة الظواهر الاجتماعية ليلتفت الى " الحركة " أو ما يسميه " التأريخانية
" التي تعني قدرة المجتمع على إعادة إنتاج ذاته ومنح المعنى لممارساته (52).

إنطلاقاً مما سبق ، يتبين لنا إن الفعل الاحتجاجي يرتبط بالحركات الاجتماعية داخل المجتمع ، أي الفواعل الاحتجاجية ، كما إن
العلاقة بين الفعل الاحتجاجي كظاهرة اجتماعية وسياسية من جهة ودراسته من جهة أخرى تزداد يوماً بعد يوم ، وذلك نتاجاً
للتطورات التي طرأت و تطراً على هذه الظاهرة من حيث الكم والنوع وفي مختلف الأماكن والأزمان وبمستويات متباينة من
التأثير والنتائج ، وبالتالي وجد الدارسين أنفسهم أمام ظاهرة متزايدة الأهمية وبشكل مستمر ، ماجعل دراسة الفعل الاحتجاجي
تكتسب اليوم أهمية ملحة وضرورة أكاديمية .

المطلب الثالث : من الفعل الاحتجاجي الى الفاعل الاحتجاجي (الحركات الاجتماعية)

تطرح المشاركة السياسية آليات ومؤسسات متنوعة للتمثيل السياسي . ويظهر العديد من الجماعات ، كالأحزاب وجماعات
المصالح ، التي تعمل على الإرتباط بمؤسسات التمثيل السياسي وإستخدام آليات المشاركة السياسية من أجل حماية مصالحها. غير
إن ثمة نوع آخر من المشاركة السياسية تخرج عن الأطر التقليدية التي لا ترى فيها قوة كافية للتغيير المطلوب . تتمثل هذه الأخيرة
في ما يسمى بالحركات الاجتماعية في مقابل جماعات المصالح الرسمية والأحزاب السياسية. وإذا كان التمثيل النيابي والمنافسة
السياسية وظيفتين من وظائف الأحزاب وجماعات المصالح ، فإن (الفعل الاحتجاجي Protest Action) هو العمل الرئيسي
للحركة الاجتماعية (53)، ويوضح الجدول رقم (1) الفارق بين المؤسسات الثلاث في الأداء السياسي وآليات تحقيق ذلك.

الجدول رقم (1): الأداء السياسي لكل من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية

شكل الأداء ونمطه	الحركات الاجتماعية	جماعات المصالح	الأحزاب السياسية
الأفعال والسلوكيات الاحتجاجية	التمثيل النيابي	شغل المناصب السياسية	
الأنصار والموالون النشطون	الخبرة والمال والقدرة على الإتصال بصانعي القرار	المصوتون	
شبكات من الجماعات والمنظمات غير الرسمية	تنظيم رسمي	تنظيم رسمي	

المصدر: محمود صلاح عبدالحفيظ المهر، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (27) ، صيف 2010 ، ص161.

ثمة من يرى أن زمن مابعد الحرب العالمية الثانية نقطة البدء في مسار الدرس المعرفي للحركات الاجتماعية ، حيث عرفت
السنوات الأولى لما بعد الحرب إحتداماً قوياً للنقاش السوسيولوجي والسياسي بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي الذي تمارسه هذه
الحركات (54).

إن مسار تطور في تأريخ الحركة الاجتماعية يقودنا الى نحو مختلف من الحركات الاحتجاجية التي عرفتھا المجتمعات
الإنسانية في الأزمنة القديمة ، فالحركة الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي تعد ممارسة قديمة في التأريخ البشري ، إلا أن إستعمالها
كمفهوم نظري يظل حديثاً، وعلينا أن ننتظر سنة 1842م. لينحت (لورينز فون شتاين L. Von Stein) مصطلح الحركة
الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الإحتجاج الإنساني الرامية الى التغيير وإعادة البناء (55).

51. تشارلز تلي ، الحركات الاجتماعية 1768 – 2004 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ، ص44.

52. محسن بوعزيزي ، مصدر سابق ، ص12.

53. محمود صلاح عبدالحفيظ المهر، مصدر سابق ، ص159-160.

54 . عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (13) ، شتاء 2011 ، ص17.

55. تشارلز تلي ، مصدر سابق ، ص41. و د. هشام محمود الأقداحي ، العرق واللغة والهوية القومية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2010 ، ص179-180. للتفاصيل : عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب : مؤشرات الأحتقان ومقدمات السخط الشعبي ، دفاتر وجهة نظر، الرباط ، 2008 ، ص18. كذلك : درمضاني صوراية ، مصدر سابق ، ص341-353.

ومن هذا المنطلق ذهب أغلب المفكرين الى اعتبار عدم إمكانية الحديث عن الحركات الاجتماعية إلا في مواجهة أجهزة الدولة والطبقات الحاكمة ، وهذا ما أكد عليه (الآن تورين) ب " أنها مايقابل النظام الاجتماعي الممثل في المؤسسات السياسية والقضائية " (56). وعليه فالحركات الاجتماعية عند (تورين) لاتأخذ معناها إلا عند معارضتها للطبقة الحاكمة ومجموع نسقها المهيمن. وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه (إريك نوفو Erik Neveu) في كتابه (الحركات الاجتماعية) ، عندما عرفها بأنها " تعبئة الأفراد حول الآمال والعواطف والمصالح ، وهي وصفة ممتازة لنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعزل ، كما إنها مناسبة لتحريك المجتمع والسياسة " ، كذلك يرى أن وجود الحركات الاجتماعية يستدعي الوجود المسبق للخصم أو نظير حيث إن الحركات الاجتماعية تبنى على نشاط مطلبى موجه لمستخدم أو إداري أو سلطة سياسية (57). ومن هذا المنطلق ، ينظر الى الحركات الاجتماعية على إنها " بمثابة جهد جمعي مقصود موجه الى تغيير المجتمع في أي اتجاه وبأية وسيلة ، بما في ذلك العنف واللاشرعية والثورة والإسحاب من الواقع " (58). كما أنها الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفقد الى التمثيل الرسمي ، بهدف تغيير الأوضاع ، أو السياسات، أو الهياكل القائمة ، لتكون أكثر إقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة (59).

وعند (ديتر روخت Dieter Rucht) تتركب الحركة الاجتماعية من مكونين أساسيين: الأول هو شبكات من الجماعات والتنظيمات التي تسعى الى تعبئة أعضائها من أجل القيام بأعمال إحتجاجية من أجل الوصول الى التغيير الاجتماعي ، والثاني هو الأفراد الذين يشاركون في أنشطة إحتجاجية تدعو الى الحركة أو إنهم يساهمون في زيادة موارد ومصادر الحركة ، دون أن يكونوا بالضرورة مرتبطين بها(60). ومن هنا تتداخل الحركات الاجتماعية والحركات الإحتجاجية التي هي " عبارة عن إنتفاضة مفاجئة لجماهير تشمل مجموعات مهمشة من المواطنين (61).

ويشير (بلومر) الى أن الحركة الاجتماعية أما هي جهد جمعي يستهدف تغيير مجال معين للعلاقات الاجتماعية ، وإما تعني تغييراً غير موجه يشارك فيه عدد كبير من الأفراد(62). وهي في نظره مشاريع جمعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند الى إحساس بعدم الرضا النمط السائد ، والرغبة في إقامة نسق جديد (63).

فالحركة الاجتماعية في مفهوم آخر هي نسق إجتماعي متوتر نجم عن إنحراف في مسار نظام إجتماعي وسياسي وإقتصادي ، أفضى الى فشل في ميكانيزمات التناول المؤسسي للصراعات (64). وعليه تعد الحركة الاجتماعية حركة مطلبية تحاول من جهة أن تبرز وجودها في الواقع الاجتماعي ومن جهة ثانية تبحث عن إنجاح أفكارها ومصالحها وقيمها بالإضافة الى نشاطها الذي يظهر في ذلك الواقع(65).

إن التمعن في التعاريف السابقة تدفعنا الى الإعتبار بأن الحركات الاجتماعية مرتبطة بوجود مطالب، والتعارض في الأفكار والمصالح. وفي غالب الأعم يكون التعارض بين الشعب والسلطة ، أو كتلة جماهيرية ونخبة سياسية ، حيث يضع الحكام أمام مطالب المحكومين عبر ضغوط الفعل الإحتجاجي . وهذه النتيجة هي ما يتم تجسيدها في إحتجاجات تشرين العراقية لعام 2019. وفي نهاية هذا المبحث يمكننا القول بأن الفعل الإحتجاجي يمثل مدخل مطلبى بارز من مدخلات النظام السياسي ، وتمثل الحركات الاجتماعية والشارع قنوات مهمة لإيصال المطالب الى النظام السياسي. وعليه الناس الذين يشعرون بالظلم والحرمان يلجؤون الى الشارع بأنفسهم للتعبير عن رفضهم للأداء السياسي للسلطة ، وكذلك للتعبير عن مطالبه الجمعية ، لأنه قد لاتعبر الأحزاب السياسية وجماعات الضاغطة - كما هو مطلوب- عن المصالح العامة للناس. هذا النوع من التحرك والمشاركة السياسية للناس يتوقف على العلاقة بين الكيان الجمعي والقدرة على الفعل الإحتجاجي في زمان ومكان معينين. وهدف الفاعلين القائمين بالإحتجاج هو إحداث التغيير السياسي في الوضع القائم كمخرج للنظام السياسي، والذي يطالب به المحتجين .

56. نقلاً عن : شاوي رياض ، الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية ، رسالة ماجستير (منشورة على الأنترنت) ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر ، 2005، ص67.
57. نقلاً عن : د. رمضان صورية ، مصدر سابق ، ص342.
58. محمود صلاح عبدالحفيظ المهر ، مصدر سابق ، ص160.
59. عمرو الشوبكي (محرر) ، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص30.
60. نقلاً عن : محمود صلاح عبدالحفيظ المهر ، مصدر سابق ، ص161-162 .
61. أحمد منسي ، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي – دراسة للحالة المصرية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2010 ، ص12.
62. نقلاً عن : د. هشام محمود الأنداحي ، مصدر سابق ، ص182.
63. نقلاً عن : عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص19.
64. محسن بوعزيزي ، مصدر سابق ، ص12.
65. شاوي رياض ، مصدر سابق ، ص67.

المبحث الثاني ماهية إحتجاجات تشرين العراقية لعام 2019

شهدت العاصمة العراقية بغداد وتسعة مدن وسطى وجنوبية إحتجاجات شعبية منذ 1/1 ت/ 2019 وفي تصعيد غير مسبوق لسقف المطالب خلافاً لكل الإحتجاجات السابقة التي أصبحت ظاهرة للساحة السياسية العراقية منذ عام 2011 .
تعد هذه الإحتجاجات بداية جديدة ولحظة تاريخية حقيقية وملموسة لحراك ببصمة مميزة ، حيث الشعب يتكلم فعلا وجبل جديد أصبح ذوات فاعلة سلمية وواقعية ليقولوا كلا لسلطة مغلقة وتقليدية وأحادية وغير وطنية وفاسدة وبهذا الموقف يقرون عصر جديد ألا وهو عصر الجماهير أو الشعب على غرار ما وصفه (غوستاف لو بون Gustave Le Bon) في كتابه (سيكولوجية الجماهير) صدر في عام 1895 (66) ، وهذا ما أعتبرته النخبة السياسية الحاكمة تهديداً وجودياً لحكمها رافضة مشاركة المواطنين في إختيار ميكانيزميات لديناميكية السلطة .
ومن المعلوم لم تأت هذه الإحتجاجات من فراغ أو بشكل مفاجيء بل كانت نتيجة طبيعية لأزمات متراكمة خلفتها حكومات متعاقبة منذ 2003 عقب الإحتلال الأمريكي للعراق والتي أنتجت أزمات آنية تتجدد بإستمرار ساعدت في تفجير شرارة الإحتجاجات .
ومن هذا المنطلق نخصص هذا المبحث لدراسة واقع الإحتجاجات وتحديد دوافع قيامها وسماتها المميزة وخصوصية مطالبها وذلك في ثلاثة مطالب كالآتي :

المطلب الأول : واقع إحتجاجات تشرين ودوافعها

الحراك الإحتجاجي الشعبي الذي بدأت به الساحة السياسية العراقية في خريف عام 2019 مثل حالة تعبيرية دالة لتكوين وعي سياسي جمعي رافض ومعارض لأداء النظام السياسي وممارساته طوال أكثر من عقد ونصف ، وعليه الإحتجاجات لم تأت بلا مقدمات ، بل تمثل ذروة الرفض الشعبي ليس فقط ضد الأوضاع الحالية بل لأزمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية مزمنة وممتدة ومستقطلة منذ عام 2003 خلقتها طبقة سياسية إستغلت السلطة رغم إدعائها ببناء نظام ديمقراطي .
وعليه التوجه النظري في هذا المطلب يكون نحو واقع الإحتجاجات كفعل وفواعلها بين القائمين والداعمين والرافضين والدوافع المحفزة لإطلاقها لذلك تم تقسيم المطلب الى محورين :

المحور الأول : واقع إحتجاجات تشرين وفواعلها

بدأت الموجة الأولى للإحتجاجات التشرينية (67) في 1/1 ت/ 2019 لتستمر ستة أيام حتى تتوقف بقرار من منظميها بسبب زيارات الأربيعينية الحسينية بوصفها أهم الطقوس الدينية الشيعية ثم ، إستؤنفت يوم الجمعة المصادف 25/1 ت/ 2019 ومازالت مستمرة لحد كتابة هذه السطور في 20/ 1 ت/ 2020. أشملت العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية ، حيث خرجت أعداد هائلة للمشاركة والتجمع في ساحة التحرير ومناطق مختلفة وبأساليب متنوعة كالتظاهر والإعتصام والإضراب والعصيان المدني ونشاطات على مواقع التواصل الإجتماعي وأحياناً الشغب رغم سلمية الإحتجاجات .
ويعد الشعب متمثلاً بشباب محتجون والناشطون المدنيون وطلاب المدارس والجامعات وبعض من شيوخ العشائر هم الفواعل الأساسيون الذين يحددون مسار الإحتجاجات ، وهؤلاء هم يقفون ضد الفواعل الداعمة للنظام السياسي وهم الفواعل الرافضة

66 . للتفاصيل: غوستاف لو بون ، سيكولوجية الجماهير ، ت: هاشم صالح ، ط2، دار الساقى ، بيروت ، 1997 ، ص43.
67 . طرح الحراك الإحتجاجي الذي شهدته العراق أسئلة حول تصنيفه وتسميته ، فهناك من يسميه ثورة وهناك آخر يسميه إنتفاضة . (د. عزمي بشارة) بإعتباره أحد أبرز الكتاب الذين كتبوا عن ثورات الربيع العربي يقول عن الثورة " بأنها تحرك شعبي خارج عن البنية الدستورية أو خارج الشرعية ويتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة ، والثورة بهذا المعنى هي حركة لتغيير الشرعية السياسية القائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة " . عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية للثورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ، ص29. ويقول (توماس جرين) إن الثورة عمل إحتجاجي وحراك جماعي لا تنجزه فئة مخصصة أو طبقة محددة أو طائفة معينة بل هي فعل جماهيري يتمتع بسند شعبي واسع عابر للطبقات والأعراق والديانات والأيدولوجيات والجماهير هي التي تضفي السمة الثورية على الثورة ودونها لا تكون الثورة ثورة. توماس جرين ، الحركات الثورية المقارنة ، ت: تركي الحمد ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1986 ، ص153. أما الإنتفاضة فتختلف في نظر (د. عزمي بشارة) عن الثورة لعدم طرحها مسألة تغيير النظام الحاكم . عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية للثورة ، مصدر سابق ، ص37 ، فمع أهمية الرصيد الشعبي للإنتفاضة وإلغائها بالثورة في مستوى رفض الوضع القائم فإن سيرورتها مختلفة عن سيرورة الثورة التي تنتهي بتغيير النظام السائد في حين إن الإنتفاضة تعبر عن هاجس مطلبى لا يؤدي الى تغيير فعلي في البنى الحاكمة وتجديد جوهري في واقع الجماعة الثائرة . للتفاصيل : د. عزمي بشارة ، في المسألة العربية – مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص219 ومابعداها . وبإمكاننا القول إن الثورة هي حراك شعبي إحتجاجي أي هي ليست من إبداع شخص أو زعيم أو حزب أو طائفة بل من إبداع الجماهير تتضج خارج منظومة الحكم بهدف تغيير المنظومة السياسية والشرعية السائدة من خلال رفض تكرار الواقع وتقديم مشروع لتغيير الحاضر والتطلع لبناء المستقبل .

للإحتجاجات (فواعل السلطة) المتمثلة ب (الجيش والشرطة العراقية ، وحدات مكافحة الشغب ، الحشد الشعبي ، جميع الميليشيات⁽⁶⁸⁾ المسلحة الخارجة عن الدولة أو غالباً ما فوق الدولة) إضافة الى دولة إيران المجاورة والمهيمنة على العملية السياسية العراقية بالذات حينما رفع المحتجون شعارات ضدها رافضين تعاضم تلك الهيمنة في جميع نواحي الحياة السياسية وغير السياسية ما اعتبرته إيران تحدياً لوجودها وضربة لسمعتها وجعلتها تعمل لأجل تقوية حضورها من خلال الفصائل المسلحة التابعة لها والمدعومة من قبلها لإستهداف المحتجين بهدف إنهاء الإحتجاجات .

ومن الفواعل المهمة التي لا بد الإشارة الى تأثيرها هي المرجعية الشيعية في النجف ، حيث يتميز موقفها بإنحياز واضح للإحتجاج⁽⁶⁹⁾ و وضع خارطة طريق والمطالبة بإحترام حقوق المتظاهرين في الإحتجاج السلمي وحمايتهم وطلب وقف الاعتقالات والخطف ومحاسبة الجناة ورفضها للعنف والتدخل الأجنبي كذلك رفض الحديث بنبرة طائفية وأداء دور الناصح وفي هذا السياق إعتبرت المرجعية إن إرادة الشعب تتمثل في إقتراع سري عام إذا أجري بصورة عادلة ونزيهة⁽⁷⁰⁾ ، حتى إستقالة رئيس الوزراء في 1/1/2019 جاءت بناءً على موقف المرجعية ، وهذا ما تم الإشارة إليها في نص الإستقالة المقدمة لمجلس النواب ، فضلاً عن تأكيدها لمحاربة الفساد السياسي والإداري والنظر الى مصلحة الشعب وليس السياسيين الخاصة .

المحور الثاني : دوافع إحتجاجات تشرين

تعد الإحتجاجات إحدى القنوات المعروفة لإيصال صوت الشعب للحكومة ووجود هامش من الديمقراطية تدعيها الطبقة السياسية أستغلت من قبل المواطنين ، ولكن مع هذا الحراك الجماهيري ليس حدثاً إعتباطياً يأتي من الفراغ ، فعلى رغم عفويتها فإن حدوثها راجع في الحقيقة الى ما يسميه (إريك هوبزباوم Eric Hobsbawm) بالتركيكية والمراد بها العوامل المترابطة على إمتداد عقود وهي تشكل مجموعة معطيات ودواعي تسهم في إندلاع الحراك الجماهيري وتحدث ضغطاً على القاعدة الشعبية فتولد إنفجاراً حينما يساهم عوامل أنية في إشتعال شرارتها الأولى⁽⁷¹⁾ . وعليه بعد مرور أكثر من 16 عام على سقوط النظام السابق فشلت الحكومات المتعاقبة في تجاوز الأزمات بأبعادها المختلفة لابل إنجراف نحو أزمات جرت العراق الى حافة الهاوية ووصل النظام السياسي الى حالة من الإنسداد السياسي والعجز عن الإستجابة للتحديات الماثلة أمامه . هنا نحاول طرح دوافع تعود للماضي القريب والبعيد والتي ساهمت في إشعال الإحتجاجات التشرينية .

أولاً. الدوافع الآتية :

1. إقالة الفريق الركن (عبدالوهاب الساعدي) : وهو قائد لقوات جهاز مكافحة الإرهاب منذ عام 2014 تم إقالته بقرار من قبل رئيس الوزراء وقائد العام للقوات المسلحة (د. عادل عبدالمهدي) في أيلول/ 2019 ما أثار غضباً شعبياً واسعاً كونه قائد عسكري وطني وكان له دور كبير في المعارك ضد تنظيم داعش الإرهابي كما أشرف على معارك تحرير الموصل في عام 2017. وعليه إستبعاد الساعدي من مهامه خلق نوع من الشعور بالظلم والإجحاف بحق الكفاءات العراقية بالذات لم يتم ذكر أسباب القرار ، وما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة بأن قياديين من الحشد الشعبي المقربين من إيران مارسوا ضغوطاً لإبعاد الساعدي لتتصيب شخصيات تابعة لإيران ما أضاف تحشيداً للتدبير بالقرار خصوصاً من قبل الشباب والمطالبة بإعادته طالما عنده كفاءة تؤهله لهذا المنصب⁽⁷²⁾ . وقد زاد الوضع سوءاً تصريحات لقادة من فصائل الحشد الشعبي وطرح رئيس الوزراء عندما إتهموا الساعدي بالتردد على السفارات الأجنبية ومحاولة تحريض على المظاهرات مترك إنطباعاً بأن المذكور قد يكون جزءاً من محاولة لإنقلاب عسكري تطيح بالطبقة الحاكمة⁽⁷³⁾ .
2. بطالة الخريجين : رغم إن المظاهرات السلمية حق مشروع كفله الدستور العراقي⁽⁷⁴⁾ ، لكن تم تفريق مظاهرات أصحاب

68 . أبرز هذه الميليشيات (منظمة بدر ، سرايا السلام ، طليعة الخراساني ، عصائب أهل الحق ، كتائب سيد الشهداء ، حركة النجباء ، كتائب حزب الله ، سرايا عاشوراء) .

69 . خطبة يوم الجمعة في 2020/1/31 منشور على موقع الألكتروني الآتي في نفس الموعد: www.nrt.arabic.com

70 . للتفاصيل: خطاب المرجعية من قبل ممثلها أحمد الصافي في يوم الجمعة المصادف 15 / 11 / 2019 على الموقع الألكتروني للسيد السيستاني بتاريخ 16 / 11 / 2019 www.sistani.org

71 . 1996, p58. , London Vintage Books, Eric Hobsbawm, The Age of Revolution 1789-1848, .

72 . وكالة الأنباء الفرنسية ، على الموقع الألكتروني الآتي بتاريخ 2019/9/25 . www.amp.franc24.com

73 . للتفاصيل: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – وحدة الدراسات السياسية ، إحتجاجات العراق بين مطالب الشارع وعنف السلطة على الموقع الألكتروني الآتي بتاريخ 2019/10/20 . www.alaraby.com

74 . دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005 م (38).

الشهادات العليا⁽⁷⁵⁾ بالقوة من قبل قوات مكافحة الشغب في 25/أيلول/2019 وتجدد المظاهرات في اليومين اللاحقين متحدية قمع السلطة وتأكيدا لمطالبهم في توفير فرص العمل . وهذا يمكن فهمه من خلال طروحات نظرية (الحرمان النسبي Relative Deprivation) إذ طبقاً لهذه النظرية إن جوهر السلوك السياسي الجمعي هو الشعور بالظلم ، أي الناس يحتجون لأنهم يشعرون بالظلم⁽⁷⁶⁾. ويدل هذا الشعور على وعي سياسي لسخط أخلاقي⁽⁷⁷⁾ . وبذلك الوعي الجمعي بالمظلومية والإحساس بالغين لدى هؤلاء الخريجين بسبب إنتهاك حقوقهم وما تولد منه من قناعة لدى الشباب بأن فرص العمل أصبح معدوماً لكل من يقع خارج دائرة السلطة ومن لم يستطيع الوصول الى مراكز النفوذ ما ولدت علاقة قهرية بين النظام الحاكم وهؤلاء الشباب ودفع بهم الى إحتجاج ضده ورفضه بشكل مطلق .

3. ضعف الخدمات: سكان العراق الذين يقترب عددهم من 40 مليون نسمة – ماعدا الطبقة الحاكمة وتابعيهم – بشكل عام يعيشون في أوضاع متدهورة حيث تعاني جميع المحافظات من إهمال شديد وإنحدار مستوى الخدمات مثل (التيار الكهربائي ، مياه الشرب ، التعليم ، الصحة...) بالتالي حرمان المواطن من أبسط مرافق الحياة اليومية مع مشاهدة صرف مليارات الدولارات دون أن يتلمس منه شيء ، ومن جانب آخر فإن ممارسات الأحزاب السياسية المتنفذة والصراعات القائمة بينهم على المصالح الضيقة تاركين المواطن محروم من أبسط وسائل العيش الكريم .

4. تأثير التكنولوجيا : عملت وسائل التواصل الاجتماعي في إثارة مشاعر الغضب واليأس حول إمكانية إصلاح الأوضاع وحث الشباب على عدم تحمله لهذا الظرف والذي هو نتاج لأداء النخبة الحاكمة ، كذلك لا يمكن إغفال دور الألعاب الإلكترونية في تنشئة الجيل الجديد وتأثيرها الفاعل في سلوك الشباب وكيفية تعاملهم مع ماجرى ويجري في ساحة التحرير من إستخدام العنف وإتباع لإستراتيجيات معينة متأثرين بالشخصيات الإفتراضية الموجودة في تلك الألعاب بالذات (بوب جي) .

ثانياً. الدوافع المتراكمة :

1. المحاصصة الطائفية والأثنية : لم تكن حركة الإحتجاجات مفاجئة بل كانت إمتداد لأزمة الحكم منذ عام 2003 المتمثلة بالطائفية ونظام المحاصصة وفق مايسمى بالمكونات والذي هو بحد ذاته مرجعيات ما قبل الدولة ومادونها لتنافسها أو تعلق عليها غالباً⁽⁷⁸⁾ أو حتى تكون بديلاً لها أحياناً .

منذ اللحظة الأولى بعد سقوط النظام السابق إتسم النظام السياسي الجديد بأفة المحاصصة السياسية والطائفية والمناطقية في توزيع المغام بالذات المناصب والوظائف السياسية هذا ما أدى الى هشاشة البناء المؤسسي للدولة وأن تكون عرضة للخطر والصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفية وبالتالي فشل الدولة في مهامها في تأطير الناس وتنقيفهم سياسياً وتجميعهم تحت راية الوطن وتنشئتهم على قيم المواطنة ، لا بالعكس أصبح المواطن عبداً للطائفية ومحاصصتها . لذلك بإمكان القول بأن صعود الطائفية بعد 2003 يعد السبب الأساس لعدم ترسيخ مفهوم دولة المواطنة في ظل نظام ديمقراطي .

2. أزمة الثقة بالطبقة السياسية : إن الإحتجاجات التشرينية هي للتعبير عن سخط الشارع العراقي على الطبقة السياسية بجميع أطيافها نتيجة لفقدان ثقتهم بهؤلاء ، حيث يتزامن إندلاع الإحتجاجات مع مرور عام كامل على تشكيل الحكومة برئاسة (د. عادل عبدالمهدي) وإستمرت في ذات السياق ما سارت عليه الذين سبقوها وظلت مرهونة بالتوازنات الضاغطة عليها دون إيجاد حلول ومعالجات للآزمات البنيوية التي يعاني منها العراق ، بالذات التلكؤ في التعامل مع ملفات مهمة ورثتها من الحكومات السابقة وكان من المتوقع أن تعالجها الحكومة الجديدة خصوصاً مكافحة الفساد مع إعطاء هذه الحكومة وعودات بفتح (113) ألف ملف للفساد ويتم إحالته للقضاء ، ولكن ماجرى بهذا الخصوص إنه لم يشمل من يفهم المحتجين بالرؤوس الكبيرة – حيتان الفساد – .

وعليه إن عدم التوازن بين الخطاب وحجم الوعود الكبيرة في الحملات الإنتخابية المزعومة للإصلاح وتحقيق العدالة الإجتماعية وبناء دولة تقدمية ونظام مؤسساتي قانوني وبين الممارسة والإنعدام التام للتنفيذ من خلال الإستئثار بالسلطة والإمتثال للطائفة والفساد ما أحل بميزان الثقة بالحكومة ، بشكل تدل كل الوقائع على إن أداء الدولة والنظام السياسي أسهم في نفور الناس من مؤسسة الحكم وخلق أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم وأصبح لدى الشعب العراقي قناعة بأن الأحزاب والشخصيات الحاكمة لم يأتون إلا لخدمة مصالحهم الشخصية والحزبية حتى صارت كل حزب متنفذ عبارة عن مؤسسة إقتصادية رأسمالها وعائداتها المالية

75 . مظاهرات لنخبة علمية مرموقة قضوا عمرهم بالدراسة وبعد ذلك رفض وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعيين هؤلاء بحجة كثرة عددهم حيث يتجاوز 15 ألف شخص ، وإستمرت المظاهرة 103 يوماً .

76 . بيرت كلاندرمانس ، مصدر سابق ، ص1120 .

77. William A. Gamson , Talking Politics , Cambridge University Press , Cambridge , 1995 , p.7.

78. د. عبدالحسين شعبان ، الكومونترايديا العراقية بين فقه الواقع وفقه الضرورة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 42، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ع/490، ك/1 /2019 ، ص5.

تتنافس عائدات الدولة (79).

كذلك الانتخابات البرلمانية التي أجريت في آيار/2018 ونسبة المشاركة المتدنية بعد ما كان 80% في عام 2006 رغم ظروف الإرهاب أصبح 40% في عام 2018 وهذا يشكل دليلاً واضحاً على قدر الإحباط وفقدان الثقة بالعملية السياسية ، كذلك عمليات التزوير الواسعة التي اعترفت بها كل من البرلمان والحكومة سبباً آخرأ لخيبة الأمل وعدم الجدوى من تغيير الطبقة الحاكمة من خلال الانتخابات ، وعليه لابد من اللجوء الى طريقة أخرى ، هذا فضلا عن منطق القوة التي تستند عليها الأحزاب الحاكمة في فرض نفوذ الدولة .

3. إستشراء الفساد : لاشك إن الاحتجاجات تعد غضب وإستياء شعبي ضد الملامح الواضحة لفساد ممنهج ومنظم ومقنن أحياناً والسياسات الإقتصادية الفاشلة والجائرة التي إنتهجها الطبقة السياسية . حيث تعاني المؤسسات العراقية من شيوع الفساد المالي والإداري والعلاقات الزبونية القائمة على المحسوبية والرشوة ، إضافة الى تقاسم المغنم وسرقة الثروات وأموال الشعب وعقارات الدولة وأراضيها ، كذلك سرقة النفط والتلاعب بالعقود وشيوع التهرب الضريبي وتهرب الأموال وتبييضها والتلاعب بالقانون وتهجير الكفاءات الوطنية وتكوين جيش من الفضائيين⁽⁸⁰⁾ وظواهر أخرى كثيرة دخيلة الى المجتمع والنظام السياسي العراقي مؤشرة الى ضخامة الفساد في الدولة العراقية ما خلقت كثير من التراكمات من المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية بعد 2003. ويتم بذلك القلة المتنفذة من الأحزاب والكتل السياسية ورجال الدين والعسكريين والأمنيين بسبب قبضتهم على مصادر الثروة ووسائل الإنتاج ومساالك الإستثمار طالما غير مؤهلين ليكونوا صناع قرار.

وبعد ما أصبح الفساد وهدر الأموال سمة أساسية للدولة العراقية وفقاً للتقارير الدولية⁽⁸¹⁾ وحتى الدولة ذاتها لم تعد بإمكانها إنكار هذا الخلل الجسيم ، وبعد أن تشابك مع الدوافع الأخرى تمثل عاملاً حاسماً في تزايد الاحتجاجات .

والفساد ليس المشكلة الوحيدة التي خلفتها الطبقة السياسية ، بل إتباع سياسات إقتصادية فاشلة أيضاً هي من الأسباب التي أدى الى إنهيار البنية التحتية العراقية مثل الإنخراط في سياسات اللبرلة الإقتصادية

التمثلة بالخصخصة وإقتصاد السوق والتوجه وفق شروط الصناديق المالية المانحة (صندوق النقد الدولي – والبنك الدولي) ما إنعكس سلباً على واقع الحياة اليومي للمواطن ، الى جانب إقتصاد أحادي الجانب (الريعية الإقتصادية) وتهميش القطاع الصناعي وضعف أداء القطاعين الزراعي والتجاري . كما خلفت النفقات المتضخمة أكبر عجز في موازنة عام 2019 يبلغ 23 مليار دولار ويتوقع أن تزيد عن 30 مليار دولار بحلول عام 2020 بحسب اللجنة المالية للبرلمان العراقي⁽⁸²⁾ .

4. البطالة والفقر : تعتبر البطالة التي تعاني منها الشباب من أهم الأسباب التي دفعتهم للخروج للإحتجاجات ، فطاقة الشباب المعطلة تم التعبير عنها بصرخة إحتجاجية جراء التدني في المستوى المعيشي مع بلوغ معدل البطالة الى 30% بين الشباب و 42% من عدد السكان حسب اللجنة الإقتصادية في البرلمان العراقي وقدرت هذه اللجنة أيضاً عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات فقط بنحو خمسة ملايين⁽⁸³⁾ .

كذلك رغم إن العراق من بين الدول الأغنى بالنفط وإحتياطه الضخم الرابع عالمياً ، وإنه يعتبر ثاني أكبر بلد منتج للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية ، ولكن هذا الغنى لم يؤدي دور في تقليل مظاهر الفقر ، حيث إرتفع معدله الى أكثر من 22.5% حسب

79. فاضل ياسين ، الحراك السياسي في العراق توجهات جديدة أم الدوران في حلقة مفرغة ، على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ www.newiraqcenter.com. 2019/10/25

80 . الفضائيون أو الوهميون وهم أناس موجودون على القوائم ويأخذون رواتب شهرية أو يصرف لهم أموال ، دون أن يكون لهم وجود على الأرض ويترأحون بين جنود وموظفون ومتقاعدون حتى سجناء ، وهي إحدى أبرز مظاهر الفساد .

81 . تصنف منظمة الشفافية العالمية العراق من 2003- 2018 من بين الدول أكثر فساداً ، ووفق آخر تقرير لها الذي صدر في 29/2/2019 يحتل العراق المرتبة 12 من بين 180 دولة التي طبقت عليهم مؤشرات الفساد. للتفاصيل حول كل التقارير منذ 2003 أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية العالمية www.transparency.org. Report كذلك وفقاً لتقرير مطول لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى نشر في أيلول / 2019 قدر إن الفساد المالي في العراق يستنزف 25% من المال العام ويقدر ذلك بمئات المليارات منذ عام 2003. أنظر الموقع الرسمي للمعهد www.washingtoninstitute.org: وتشير التقارير الرسمية الى أن منذ 2003 إحتفى نحو 450 مليار دولار من أصل 900 مليار حصل عليها العراق من تصدير النفط ما يعادل أربعة اضعاف ميزانية الدولة في وقت الحكومة مديونة بما يقارب 124 مليار دولار . تقرير لقناة الحرة في 3/1/2019 www.alhurra.com . وفي عام 2016 كشف تقرير للبرلمان العراقي عن وجود 6000 مشروع وهمي كلفت ميزانية الدولة 187 مليار دولار منذ عام 2003 ولم يفتح أي تحقيق حول ما توصل له التقرير لتورط كثير من الزعامات السياسية . نقلاً عن محمود جمال عبدالعال ، هل تؤدي الإحتجاجات الى تغيرات جذرية في العراق ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/4/2 www.futureuae.com

82 . تقرير لسكاي نيوز أبو ظبي حول الفساد في العراق على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/5/6: www.skynewsarabia.com

83 . تقرير لقناة الجزيرة حول الإحتجاجات العراقية وتداعياتها القريبة والبعيدة على الموقع الرسمي للقناة بتاريخ 2019/ 10/28 www.aljazeera.net

تقديرات البنك الدولي ويصل في بعض المحافظات الجنوبية الى 30% ، وعليه يعاني العراق من شريحة كبيرة من الفقراء والمعدومين يعيشون في هامش الحياة⁽⁸⁴⁾.

وفي هذا السياق وشعور الشباب بغياب العدالة الاجتماعية رفع المحتجون شعار " نازل آخذ حقي " رافضين العيش في الذل كمحاولة لتجاوز الذات الفردية أو الجمعية ألأمها وإحباطها لتثور ضد حكماها.

5. مواجهة النفوذ الإيراني : رغم إن مطالب مواجهة النفوذ الإيراني لم يكن المحرك الأساس للإحتجاجات إلا إن المحتجين رفعوا شعارات مناهضة لنفوذ الإيراني في العراق.

يبدو إن العراقيين بما في ذلك الشيعة غير متحمسين لهيمنة إيران السياسية والإقتصادية والعسكرية وحتى الفكرية خصوصاً بعد أن يكاد يكون العراق جزء من إيران ، ولم يبق شيء اسمه السيادة العراقية بنسبة لإيران ، والحشد الشعبي الذي هو الجهة الفاعلة والقوية والمتحكمة في العراق أغلبية قياداته يخضع لإيران أيضاً .

كما يسود بين العراقيين تصور بأن دولتهم تتخبط في الصراعات الأمريكية الإيرانية ، وأكثر من ذلك العراق أصبح تابع لطهران بحكم إمتدادها ونفوذها السياسي والمذهبي والأمني وإرتباط المجاميع السياسية والعسكرية بها ، كما أنه تابع لواشنطن بحكم إتفاقية الإطار الإستراتيجي التي ظلت تحكم العلاقات الأمريكية العراقية منذ عام 2008 وترتب إلتزامات قانونية سياسية عسكرية أمنية إقتصادية على العراق⁽⁸⁵⁾ كذلك بحكم الإتفاقية الأمنية ودعوة الحكومة العراقية للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب المكون من 82 دولة والمشكل في أيلول/2014 لمساعدة العراق للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي⁽⁸⁶⁾.

6. صراع الشيعي - الشيعي : المنافسة داخل البيت الشيعي ممكن أن يعد سبب آخر للإحتجاجات . فبعد إنتهاء الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية – داعش - وسيطرة المتشدددين والفصائل التابعة لإيران المتمثلة في البناء والفتح وعصائب أهل الحق على المشهد السياسي خلال السنتين الماضيين ، حركت بعض الكتل الشيعية التي شعرت بفقدان مكانتها الى محاولات إعادة التوازن داخل الطيف الشيعي . إضافة الى محاولات إيرانية لإضعاف المرجعية الشيعية في النجف بسبب الخلاف التاريخي بين النجف وقم وبين الإصلاحيين والتقليديين هذا ما أدى الى تمردات خارجية ضد النخبة الدينية الإيرانية بالأخص في مواقع نفوذهم التاريخية والمذهبية وعواصم التشيع المركزية عراق ولبنان الذي نشب فيها إحتجاجات ضد المرشد الإيراني الأعلى⁽⁸⁷⁾، وبالتالي تباين مواقف الحوزات العلمية والنخب الدينية الشيعية إزاء الإحتجاجات وأذرعها المحلية والدينية والمليشياتية⁽⁸⁸⁾.

7. العامل الخارجي : ينبغي أن تفسر الإحتجاجات التشرينية في سياق أوسع التي إنتشرت في أنحاء المنطقة العربية ، إذ يعبر المواطنون في لبنان والجزائر والمغرب عن إستياءهم العميق من حكوماتهم الفاسدة ، ووفقاً له بالإمكان الإستنتاج إن الربيع العربي قد وصل الى العراق وإن الشباب العراقيون يحاولون إعطاء رسالة للطبقة الحاكمة بأن الوقت المحاسبة قد حان وإن ربيع العراقي قد أتى .

وأخيراً بإمكاننا القول إن الإحتجاجات ليست فقط ردة فعل على الأوضاع الحالية بل هي نتاج لسنوات من سوء الحكم والفشل البنوي للنظام وسياسات المحاصصة الطائفية وريعية الإقتصاد وإختلاس الأموال وتوزيع ثروات البلد وفق المصالح الضيقة وضعف الخدمات وفقدان فرص العمل والفقر والتدخلات الخارجية ما إنتهى بشلل النظام السياسي وبالتالي فقدان السيطرة على إدارة الدولة .

المطلب الثاني : سمات إحتجاجات تشرين

خلافاً لدوافع التي كانت في أغلب الأحوال متشابهة في كل الإحتجاجات إلا أن إحتجاجات التشرينية تتميز بسمات تفرقها عن سابقتها وهذا جعلها محطة مهمة تسجل في الذاكرة العراقية المستقبلية سواء حققت أهدافها أم تم إنتكاستها وإفشالها ، ومن جهة أخرى تعطي خصوصية وبقوة للمطالب كمدخلات للنظام السياسي . وهنا نحاول تسليط الضوء على أبرز هذه السمات .

84 . المصدر نفسه .

85 . د.عبدالحسين شعبان ، حركة الإحتجاج التشرينية وإعادة المشهد العراقي ، على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/10/27 www.annabaa.org.

86 . بتاريخ 2020/2/5 وفي جلسة إستثنائية صوت البرلمان العراقي بالأغلبية على قرار يلزم الحكومة بالعمل على إنهاء وجود القوات الأجنبية على الأراضي العراقية بحضور رئيس حكومة تصريف الأعمال (د.عادل عبدالمهدي) وذلك بعد إغتيال رئيس فيلق القدس الإيراني (قاسم السليمان) ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس) في غارة جوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 2020/2/3

87 . المرجعية في النجف في خطبتها ليوم الجمعة المصادف 2019/1/25 قال " ينبغي التصدي للتدخلات الخارجية بقوة " ولكن المرشد الأعلى الإيراني في خطاب يوم الأربعاء المصادف 2019/1/30 تكلم عن الشأن العراقي وقال " أوصي الحريصين على البلدين بأن يعالجوا أعمال الشغب المدارة من قبل أمريكا والكيان الصهيوني " .

88 . دراسة لمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، أزمة البيت الشيعي وموقف النخب الدينية من الإحتجاجات العراقية. على موقع الإلكتروني الآتي www.rasanah.org.

1. **غياب القيادة وعفوية الحراك** : تميز الحراك التشريفي بعدم ظهور قيادة مركزية واضحة أو متحدتاً رسمياً باسمهم⁽⁸⁹⁾ وهذا أحد الدلائل على عفويتها والذي هو مصدر قوتها ضد النخبة القائمة ، وتلقائية الشعارات⁽⁹⁰⁾ أيضاً دليل آخر على عدم وجود هيئة تنسيقية لإدارة الاحتجاجات . وهنا لا بد من الإشارة الى نقطة مهمة وهي الطابع التنظيمي للحراك رغم عفويتها حيث لم يحدث خروقات كبيرة رغم محاولات السلطة لذلك ، كما لم تسجل أية ظاهرة سلبية رغم الكم الهائل من المشاركين فيها ، إضافة الى العمل الجمعي لتنظيف وترتيب الشوارع وتقديم الأعمال الفنية وإسهامات كثيرة أخرى تدل على التلقائية الروحية لتفاعل المواطن العادي الحريص على وطنه . كذلك إن أغلبية المشاركين هم شباب يعدون من جيل الحكومات ما بعد 2003 ولم يتعايشوا مع نظام السابق حتى يصنفوا بتركة تلك النظام أو بالمندسين حسب إدعاءات الطبقة السياسية .
 2. **احتجاجات شبابية شعبية** : في البداية كانت الاحتجاجات شبابية من فئة عمرية (17-30) عام مع سطوة ذكورية ولكن بعد بدء الموجة الثانية في 25/1/2019 شاركت فيها أغلبية أفراد المجتمع - مع بقاء الطابع الشبابي - بمختلف أعمارهم مع مشاركة الملفته للنظر للنساء والفتيات ومن مختلف شرائح المجتمع لكي لا تكون الاحتجاج ثورة للجياح فقط بل ثورة شعبية .
 3. **حراك مدني** : في هذه الاحتجاجات بدأ الشباب بخلق مفهوم العمل المدني الجمعي لإيصال صوتهم الى السلطة دون عنف رغم مشاركة فاعلة لشرائح مهمة .
 4. **إتساع الاحتجاجات** : إذا نلاحظ الاحتجاجات التشرينية نرى إنها أكثر إتساعاً مقارنة بسابقاتها في ساحة التحرير في العاصمة أو على صعيد شموليتها⁽⁹¹⁾ لأغلبية المحافظات الجنوبية .
 5. **إستقلالية الاحتجاجات** : من السمات البارزة للإحتجاجات التشرينية إنها غير مسببة ولا تقودها أحزاب وتيارات دينية أو مدنية وحتى غير مدعومة من أي تنظيم سياسي ، وبالتالي نجحت في تجاوز الكتل السياسية والطائفية وإستمرت ظاهرياً دون تلقي دعم من أية جهة أو فئة معينة ولا يوجد ما يثبت خلاف ذلك ، بل فئات شبابية ولدوا وعاشوا في ظل اليأس والفساد والحروب ولم يعودوا يكثرثون للشعارات السياسية والوعود الحزبية دون إندفاع لاي رمز سياسي أو ديني وهدفهم الحقيقي هو تحقيق مطالبهم المشروعة لذلك قاموا بتمزيق وحرق صور الرموز الطائفية والسياسية وحرق المقرات الحزبية وهي حالة جديدة للشارع العراقي التي تعكس عمق الهوة بين الأحزاب والتيارات لاسيما الحاكمة والمواطنين . ورغم هذا الواقع لمح بعض الجهات السياسية والمسلحة والإعلامية الى مؤامرة تحركها أطراف خارجية مستفيدة من عناصر محلية كبقايا حزب البعث لتحقيق أجندات مشبوهة وزرع الفتنة وهذا ما صرح به (فالح الفياض) مستشار الامن الوطني ورئيس هيئة الحشد الشعبي⁽⁹²⁾.
 6. **تمركز الاحتجاجات في المناطق ذات الأغلبية الشيعية** : كانت إحدى المفاجئات الأكثر إثارة للدهشة هي أن معظم المحتجين من الطائفة الشيعية رغم محاولات الطبقة السياسية لإبراز الاحتجاجات بأنها موجه من الخارج ضد الحكم الشيعي إلا أن باستثناء العاصمة بغداد ذات طبيعة مختلطة لم تمتد الاحتجاجات خارج الديموغرافية الشيعية دون المناطق السنية سواء في بغداد أو المحافظات الغربية⁽⁹³⁾.
 7. **احتجاجات عابرة للطائفية** : اللافت في هذه الاحتجاجات هو إن رغم ابتلاء العراق بالطائفية كإطار لكل الممارسات الحياتية السياسية وحتى الإجتماعية ولمدة أكثر من عقد ونصف إلا أن المحتجين إستطاعوا تجاوز خطوط هذا الإطار، ولأول مرة تم رفع العلم العراقي فقط بعيداً كلياً عن الهويات الثانوية وعملوا على إبراز هتافات بهذا الشأن " إخوان سنة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه " وأبسط ما يدل عليه هذا المشهد هو مدى تمسك العراقي بهويته الوطنية الجامعة والرافضة لسياسة التخندق والتكراه وفقاً لهويات
-
- 89 . تنسب الى البيانات توقيع بإسم اللجنة المنظمة التي لايعرف حتى الآن – بعد مرور 110 يوم- أية تفاصيل عنها أو من هم هؤلاء التي يتكون منهم هذه اللجنة .
- 90 . أغلبية الشعارات شعبية وعاطفية مثل " هيهات من المذلة ، نازل أخذ حقي ، نريد وطن ... " .
- 91 . شهد العراق عدة إحتجاجات في 2011 شمل بغداد وبعض من المحافظات الجنوبية وإحتجاجات 2012-2013 لمناطق الشمالية والغربية وإحتجاجات 2016 لوسط بغداد وإحتجاجات 2017 لإقليم كردستان كذلك إحتجاجات 2018 للبصرة .
- 92 . تصريح لفالح الفياض في 7/1/2019 على الموقع الإلكتروني لقناة العالم www.alalamtv.net.news
- 93 . يجري تفسير هذا المشهد وفق أساسين ، الأول إن المحافظات ذات الأغلبية السنية قد شهدت في نهاية عام 2012 إحتجاجات كبيرة إستمرت عاماً كاملاً وأخمدتها حكومة رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) بعنف دون تحقيق أي مطالب وعليه يتوقع السكان في هذه المناطق إن القوات الأمنية والحشد الشعبي الشيعي التي تنتشر بكثافة في مناطقهم منذ طرد تنظيم داعش منها ستواجه أي إحتجاج بعنف وقسوة ولن يكون الشريك السني في النظام السياسي والموصوف بالقمع والفساد أيضاً قادراً على الدفاع ، ومن جانب آخر تعتقد سكان هذه المناطق أن أية إحتجاج شعبي ضد السلطة ستقوم عناصر تنظيم داعش بإستغلالها ما يعني عودة دورة العنف والنزوح الجديد . والثاني هو الإنقسامات الواسعة داخل الكتل السكانية السنية ذاتها قد أحدثت فراغاً كبيراً في الثقة بالمرجعيات المقبولة لتمثل هذا المكون الإجتماعي سواء تعلق الأمر بالقوى القبلية أو الطبقة السياسية فكلتا هاتين القوتين اللتين يفترض قدرتهما على تحشيد الناس لم تعد مقنعين من قبل هذا المكون . رينار منصور، المأزق السني في العراق ، مركز الكارينجي للشرق الأوسط على الموقع الإلكتروني الاتي بتاريخ 20 / 10 / 2019 .

الضيقة المساهمة في تشتيت النسيج الوطني .

ومن جانب آخر عدم إعطاء فرصة لأية جهة إستغلال الإحتجاجات لتحقيق مصالح ضيقة حزبية طائفية أو شخصية رغم وجود المحاولات لقيام بهذا الشيء هو دليل واضح على تجاوز موضوع الطائفية حتى الجميع يعتبرون أنفسهم عراقياً وطنياً دون وصفهم شيعياً أو سنياً وجعل الطائفة ضحية لسياسة النخبة الحاكمة .

8. **كره للسياسة الإيرانية :** توجه الإحتجاجات بشكل متزايد للتعبير عن مدى كره وغضب الشارع العراقي لهيمنة إيران المجاورة وأطماعها في تحول البلد الى أرض لجهاد في سبيل مشروعها الإقليمي ما يسمى ب(الهلال الشيعي) الذي يمتد من العراق نحو سوريا ولبنان لتطويق دول الخليج التي ترفض هكذا مشروع ضد المنطقة . لذلك من بين الشعارات التي تم ردها بكثرة " إيران برة برة بغداد حرة حرة " ماجعل إيران تسارع خلاف العادة الى إتهام المحتجين بأنهم جزء من مؤامرة الأعداء (94).

وما أغضب إيران أكثر هي الرقعة الجغرافية للإحتجاجات المركزة على المناطق ذات كثافة سكانية شيعية ما إعتبره تهديداً مباشراً لحلمه في رسم هلاله الطائفي بالذات بعد تعرض مقرات جماعات قريبة منه في عدة المحافظات الجنوبية لهجمات المحتجين ، كذلك مهاجمة القنصلية الإيرانية في كربلاء ورفع العلم العراقي على جدارها ومحاوله المحتجين الوصول الى مقر السفارة الإيرانية في بغداد ما أدى الى قتل 150 شاباً من قبل الميليشيات المدعومة من إيران حتى بعض العراقيين لم يترددوا في القول " إن حرب العراقية الإيرانية تجري في شوارع بغداد " .

9. **عدم التعامل الصحيح مع الإحتجاجات :** على الرغم من مرور أكثر من 100 يوم لم تتعامل الطبقة الحاكمة وأحزابها بشكل المطلوب لأن لا تريد التنازل عن إمتيازاتها وبالتالي عدم الإستجابة للمطالب والمراهنة على الوقت . حيث لا تزال تسعى لإمتصاص غضب المحتجين تارةً عن طريق تأكيدات قدمها أغلبية الشخصيات السياسية والدينية بأن مطالب الإحتجاجات عادلة ومشروعة لكن مواقفهم لا يتجاوز عن المتفجع أو الناصح ، وتارةً أخرى عن طريق تقديم ما وصفت بحزم إصلاحية تتعلق بالحالة المعيشية وتوفير فرص العمل والوعود بإجراء إصلاحات سياسية وتسريع الإجراءات القضائية ضد الفاسدين ، وعلى الرغم من إعتراف كل الشخصيات والأطراف المشاركة في العملية السياسية بعمق الأزمة ولكن الحلول التي تضعها هذه الأطراف غير موضوعية ولا ترتقي الى فقه الضرورة بل لا تزال تنتهك بفقها الواقع حفاظاً على مواقعها (95) .

إن حالة الجمود التي تعيشها الإحتجاجات - طالما الحدث الوحيد والأساسي كإستجابة لمطالب المحتجين هو إقالة رئيس الوزراء- تقول لنا ربما السلطة لحد الآن لم تدرك إنها إزاء شعب ذات أغلبية شبابية غاضبة تبلورت قناعاته وذكريته في عصر التنوير الإلكتروني والإنتفاخ الإتصالي وأخذ تلقينه في عالم مفتوح لا يكمن للسلطة تقييده أو إهماله ، والتغافل المتبعة من قبل الطبقة الحاكمة لعدم الإستجابة بهدف إفشال الإحتجاجات ممكن أن ينتهي بإثارة الفوضى وحالة من الانفجار في المستقبل القريب من الصعوبة السيطرة عليها دون سيل للدماء .

10. **الدور البارز للتكنولوجيا :** رغم لجوء السلطة الى سياسة قطع الأنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي لتضييق الحريات وتغطي فشلها في إدارة مطالب المحتجين إلا إن وللمرة الأولى من تاريخ الحركة الإحتجاجية العراقية أصبح الهواتف النقالة ووسائل التواصل الإجتماعي أداة أساسية في حشد وتعبئة المواطنين ، حيث الشباب الناشطون وعبر صفحات (facebook) إستطاعوا تحويل الإحتجاج الإفتراضي الى واقع ملموس ، كما أتيحت للمحتجين وسيلة لفصح العنف المفرط والتقتيل الذي مارسه السلطة خارج إطار القانون والأخلاق عبر مئات من فيديو وصور التقطتها كاميرات الهواتف النقالة وجرى تداولها عبر المواقع الإلكترونية لتكوين الرأي العام حول الإنسداد السياسي للسلطة الحاكمة وضرورة مواجهتها .

11. **الإحتجاجات وترك بصمة تاريخية :** بغض النظر عن النتائج سواء حققت الإحتجاجات أهدافها أو لم تحققها لأسباب داخلية أو خارجية ، ورغم صعوبة التكهّن بالمستقبل لكن بالإمكان القول إن هذه الإحتجاجات ستترك بصمة مميزة لا يمكن محوها في التاريخ العراقي لما مثلتها من جراءة غير مسبوقة وحيوية نادرة وتصاعد وتلقائية زعزت منظومة الحكم وخلخلت أركانه وأربكت القوى الإقليمية والدولية ولاسيما بفعل تجاوزها الإنقاسات المذهبية والتضامن الداخلي الذي عاشته منذ إندلاعها (96).

و عليه يمكن القول بأن العراق مابعد 2019/1 هو غير العراق ما قبله وهذه الإحتجاجات تصبح موجهاً لتغيير مسار العملية السياسية بكل تضاريسها وتعرجاتها نحو الحرية وبناء الوطن والمواطنة وزوال سلطوية والقمع والفساد وإن لم تكن في مستقبل القريب يكون في مستقبل البعيد . كما تكون الإحتجاجات التشرينية شاهداً على حالة القطيعة بين الشعب والسلطة وتفتشي ظاهرة الإستياء الشعبي ضدها بإعتبارها رمزاً للسلط والفساد والعجز في تلمس هموم المواطنين . وربما تكون هذه الإحتجاجات

94. للتفاصيل : خامنئي يكسر صمته عن تظاهرات العراق – مؤامرات لن تفرقنا . مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/10/22 .
www.cnn.net.

95. مصدر سابق ، ص ص 6-7.

96. د.عبدالحسين شعبان ، الكومونترايديا العراقية بين فقه الواقع وفقه الضرورة ، مصدر سابق ، ص ص 7-8 .

مثابة فكر جديد لولادة تيارات سياسية عابرة للطائفية .

12. الإحتجاجات بادرة لبزوغ عصر الجماهير : ذكرنا في إحدى النقاط إن هذا الحراك لم يحمل نواة لتكوين قيادة مركزية أي إنه عمل جمعي يغرس في نفوس أغلبية أفراد المجتمع قيم مدنية ووطنية ومواطنة جامعة لكل العراقيين من خلال الإلتزام بسلمية الحراك والإنضباط الذاتي وزرع حب الوطن وكيفية تكاتف أبناء الشعب الواحد والتضحية للقضاء على الأنظمة المستبدية ماستكون له من التداعيات على سلوك الأجيال القادمة مستقبلاً . لذلك يسوقنا هذا الواقع لأن نطلق على هذه المرحلة عصر الجماهير وهذا ما يؤكد المحتجين حينما يقولون في لافتاتهم " المشاركة ليس إنتخابات مزورة لتكوين الكتلة الأكبر بل الجماهير هم الكتلة الأكبر لتشكيل البرلمان " .

13. الإحتجاجات التشريعية كمؤشر لموجات الإنتقال الى الديمقراطية : يختلف آراء الكتاب والمتقنين بشأن تسمية هذه الإحتجاجات بربيع العراقي أو الموجة الثانية للربيع العربي وفي إطار مايجري في المنطقة ممكن تسميتها ب (الموجة الخامسة للإنتقال الديمقراطي)⁽⁹⁷⁾ ، طالما المحتجين يملؤون شوارع عديد من عواصم البلدان العربية لكي يقولون حان وقت المحاسبة والرسالة سواء من بيروت أو بغداد أو أية مدينة أخرى تدعو السياسيين التقليديين الى التراجع والتكفوقراط المدنيين الى التقدم وإبتكار سياسات جديدة تركز على الرفاهية وليس السلطة وتبني المستقبل وليس العيش في الماضي وإعادة صياغته⁽⁹⁸⁾.

14. الإفراط في إستخدام العنف : نظراً الى أن النخبة السياسية الحاكمة تعاملت مع الإحتجاجات بأنها تهديد لوجودهم ما يفسر شدة القمع الذي شهدته الحركة الإحتجاجية والذي مثل تحولاً نوعياً من القمع والعنف الذي تمارسه السلطة بعد عام 2003 . في البداية حاولت القوات الأمنية فض الإحتجاجات بالأساليب الإعتيادية بإستخدام خرطوم المياه والغاز المسيل للدموع ، لكن بعد تصاعد الإحتجاجات تحول ميدان التحرير في بغداد والمحافظات الى مجزرة من خلال إستهداف المحتجين بالرصاص الحي وضرب قذائف الغازات لتخترق جماجم الشباب المسالمين ، وأكثر من ذلك ظاهرة القناصين المجهولين التي إعترفت الحكومة بها - حتى طلبت من الجمهور مساعدتها للتعرف عليهم ما أثار موجة من السخرية والغضب - ساد الإرتباك لمواقف الحكومية والحزبية بعد تصاعد أعداد الضحايا على نحو غير معتاد بسبب هذه الظاهرة وبرز روايات حول الجهة المتورطة المتمثلة بعناصر إيرانية وفصائل مسلحة تابعة لها .

و وسط إستمرار الإحتجاجات وجدوا المحتجون أنفسهم أمام تصاعد لعنف السلطة وبشكل مفرط ، فإلى جانب حظر التجوال وقطع الاتصالات وغلق القنوات الإعلامية إزداد ظاهرة قتل وإختطاف الناشطين حتى شهدت الإحتجاجات خاصة في مجزرة الناصرية في 27/2/2019 التي أدت الى إعلان رئيس الوزراء نيته لتقديم إستقالته ثم في 30/2/2019 قدم إستقالته إستجابة لطلب المرجعية . ووفق إحصائية للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بلغ عدد القتلى لحد الآن 713 شخصاً وأصيب أكثر من 21000 بجروح ومن بينهم مايقارب 4500 إعاقة جسدية فضلاً عن إختطاف وإغتيال 166 ناشط و 2970 معتقل⁽⁹⁹⁾. وهنا لابد الإشارة الى مسألة بالغة الأهمية وهي أن رغم كل هذا العنف لم يعد الدم مخيفاً للعراقيين بل أصبح الدماء والرعب دافعاً قوياً للإستمرار والتمسك بالمطالب .

وعليه نقر إن الإحتجاجات التشريعية تختلف عما سبقتها من حيث البعد الفكري والآليات كذلك شموليتها ونوعية مطالبها وكيفية تعامل السلطة معها ما أعطتها سمات مميزة جعلت مطالبها الداخلة للنظام السياسي ذات خصوصية مختلفة .

المطلب الثالث : مطالب إحتجاجات تشرين

إن الحركة الإحتجاجية يشكل أخطر تحدي للنظام السياسي العراقي منذ عام 2003 لأنها تشكل تداعيات لتكوين وعي سياسي جمعي رافض حتى ترفع سقف المطالب من الدعوة لتوفر حاجات الخدمية وفرص للعمل الى المطالبة بتغيير جذري يطال هرم السلطة خلال المطالبة بإسقاط المنظومة السياسية ورفض جميع أقطاب العملية السياسية وكل ما جاء الى السلطة بعد إسقاط النظام

97 . يقر هنتنغتون بثلاثة موجات للإنتقال الديمقراطي ، الموجة الأولى 1823-1926 والموجة الثانية 1943-1963 والموجة الثالثة بدء في عام 1974 ولم يقر بنهاية هذه الموجة في كتابه ، لكن غيورغ سورنسن يقر بإنهاء هذه الموجة في عام 2005 بعد ما تم إنتقال 40 دولة الى الديمقراطية : للتفاصيل : صموئيل هنتنغتون ، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ت: عبدالوهاب علوب ، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية ، ط1 ، بيروت ، 1993 ، ص74. و غيورغ سورنسن : الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، ت: عفاف بطاينة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط1 ، الدوحة ، 2015 ، ص46. بالمقابل يحدد ميشيل ماكفول الموجة الرابعة للديمقراطية في سنوات التسعينات بعد الحرب الباردة في دول شرق أوروبا وإمتدت هذه الموجة الى أفريقيا ثم بداية الألفية الثالثة في دول مثل أوكرانيا وجورجيا والربيع العربي. مختصر حول هذا الكتاب على الموقع الإلكتروني الأثني بتاريخ : 5/9/2018.

Michael Macfaul Kathryn Stoner- Weiss: After the Collapse of Communism- comparative lessons of transition, Cambridge, 2004.

.Sami Mahroum, The Arab World Needs a Brexit Debate . www.project- syndicat.org. in 5/12/2019. 98

99 . الموقع الرسمي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بتاريخ 2020/1/20 . www.ihchr.iq

السابق ، والعمل أيضا على رسم خارطة طريق تمنع وصول القوى المتنفة حالياً الى السلطة مرة أخرى ومن هنا نحاول إلقاء الضوء على أبرز مطالب الإحتجاجات التشريعية .

1.المطالب وفق أبرز الشعارين " نريد وطن – أريد حقي " : أطلقوا شباب العراق في مطالبهم شعارات وهاشتاقات في ساحة التحرير وعلى وسائل التواصل الإجتماعي هذين الشعارين للتعبير عن حالة وطنية شاملة لا تقتصر على مجالات الشخصية وإنما مطالب بتحقيق دولة المواطنة .

بشكل مفاجيء ودون تمهيد أعلن المحتجون شعار " نريد وطن " وهي ذات طابع مطلبية ولها ترميز واضح ومباشر بأنهم مضيعين وطنهم كما شعورهم بذاتهم كعراقيين مشوهة طالما تم إستهداف الذات العراقي الهوياتي ما فقدهم كرامتهم الوطنية وبشكل ممنهج طوال 16 عام بسبب نظام سياسي محاصصي وطائفي وفساد وتابع لأجندات خارجية – إيرانية . وهنا بالإمكان القول إن القصد من الوطن هي الدولة طالما حالة اللادولة مبتلة للدولة هي الصورة الواقعية للعراق الحالي ، فحسب التقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام (Fund for paece) بالإشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) يعد العراق منذ 2006 من الدول الهشة وبأستمرار في حالة خطر ما بين درجة خطر (Alert) وخطر عالي (High Alert) وخطر عالي جداً (Very High Alert) ، وذلك طبقاً للمؤشرات المعتمدة لدى صندوق السلام لتصنيف دول العالم من حيث درجة الهشاشة⁽¹⁰⁰⁾ . والجدول رقم (2) يبين ذلك .

الجدول رقم (2) : حالة العراق ومرتبته من حيث الهش عالمياً

السنة	المرتبة بين 178 دولة	النقاط من مجموع 120	الحالة
2006	4	109.0	خطر عالي
2007	2	111.4	خطر عالي جداً
2008	5	110.6	خطر عالي جداً
2009	6	108.6	خطر عالي
2010	7	107.3	خطر عالي
2011	9	104.8	خطر عالي
2012	9	104.3	خطر عالي
2013	11	103.9	خطر عالي
2014	13	102.2	خطر عالي
2015	12	104.4	خطر عالي
2016	11	104.7	خطر عالي
2017	10	105.4	خطر عالي
2018	11	102.2	خطر عالي
2019	13	99.1	خطر

الجدول من إعداد الباحثان بالإستناد الى معلومات وأرقام صندوق السلام

هنا تكمن مطالبة المحتجين بوجود دولة وفق مفهومها المعاصر والتي تحدد بدلالاتها الوظيفية أي معيارها الأساسي هو المدخل الوظيفي لتحقيق دولة الرفاه وذلك من خلال توفير (السلع السياسية - Political Goods) لمواطنيها ، ومفهوم السلع السياسية يشير الى منظومة القوانين التي تنظم الحقوق والحريات المدنية كالعناية الصحية والطبية وتوفير بنى تحتية كفوءة ونظام مؤسساتي إقتصادي ناضج يستطيع المواطنون من خلاله العمل على تحقيق أهدافهم ومشاريعهم ، وتأتي ضرورة توفير الأمن في قمة هرم تراتبية السلع السياسية كي يمكن توفير السلع الأخرى ومن ثم التمتع بها ، وبالتالي تكون الدولة الديمقراطية ذات توجهات رفاهية والتي في ظلها تضمن العدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية كما يكون المواطن فيها فاعلاً أساسياً في الشأن العام كما في صناعة القرار تصبح بديلاً عن الدولة الحالية⁽¹⁰¹⁾ .

¹⁰⁰ . أنظر التقارير على الموقع الإلكتروني للصندوق السلام بتاريخ 2019/12/1 : <https://fundforpeace.org>
¹⁰¹ .أياد العنبر ، العراق بين الدولة العميقة وواقع اللادولة ، شبكة الشرق الأوسط على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/11/2

وطالما المواطنة هي مفهوم مشتق من الوطن ، تعد الشعار الثاني " أريد حقي " هي فكرة تكميلية للفكرة الأولى لأن الوطن هو إشارة لوجود المواطنين الذين لهم حقوق وحرية السياسية والمدنية وعليهم واجبات ويخضع الجميع للقانون ، أي الطلب بأخذ الحق يعني تحقيق المواطنة المتكافئة من حيث توفير وتكافؤ فرص العمل والحصول على الخدمات والتعليم والصحة وهو تعبير صريح ضد أصحاب الثروات المنتفخة ومناصب الصدفة وإنهاء الفساد ومحاسبة المفسد . كما ترمي المواطنة الى عدم إختزال الوطن في الحزب والطائفة والعشيرة بل مواطنون متساون ومساهمون أي مواطنون يعيشون تحت حتمية الوطن حتى تعطي المواطنة شكلاً إيجابياً للتنوع والإختلاف بضيف قوة للمجتمع وليس العكس (102).

2. تشريع قانونين جديدين للإنتخابات والمفوضية الإنتخابية : يعد إصلاح القوانين الخاصة بالإنتخابات والمفوضية الإنتخابية (103) التي تشرف عليها من أبرز مطالب الإحتجاجات طالما إن القوانين النافذة تخدم الأحزاب الحاكمة على حساب الكتل الصغيرة حتى تجعل الإنتخابات تدويراً لهم ، كما إن ترتيبات تقاسم السلطة وفقاً لهذه القوانين توزع مزايا ومناصب الحكومة بين الكتل السياسية في إطار المحاصصة.

كذلك الحال بنسبة للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات مع إنها لم تكن أبداً في حقيقتها سوى ممثليات للأحزاب الفاعلة طالما هم من يتولون تسمية أعضاء مفوضية الانتخابات التي من المفروض أن تكون مستقلة وذلك لتكامل فاعلية القانون مع تدخلات المفوضية لإعادة نفس الأحزاب أيضاً ما أدى الى عدم نزاهة العملية الإنتخابية والتلاعب بكل تفاصيلها ما جعل أن تسجل إنتخابات 2018 أقل مشاركة جماهيرية منذ 2003.

وفي ضوء هذا الواقع المحتجج يطالبون بإقرار قانون إنتخابات جديدة لوضع نظام إنتخابي عادل يعمل على إلغاء التمثيل النسبي وتثبيت خيار الفائز الأول بأعلى الأصوات كذلك إلغاء نظام سانت ليغو المعدل مايفرز ضمانات لجعل الإنتخابات أكثر نزاهة بحيث يكون إختيار أعضاء البرلمان على أساس فردي بدل من إختيار قوائم حزبية وأن يكون كل عضو بالبرلمان ممثلاً لدائرة إنتخابية محددة (ب- القضاء) بدل من المحافظات لتقسيم العراق الى دوائر إنتخابية عديدة بدل من دائرة واحدة وفق هذا القانون لضمان صعود جيل جديد من الشباب الى الساحة السياسية وبالتالي تغيير الطبقة الحاكمة في البلاد.

أما فيما يتعلق بمطلب تشكيل المفوضية العليا للإنتخابات ، لايد من إنهاء عمل المفوضية الحالية وإعادة هيكلة مفوضية جديدة من قضاة مستقلين يجري إختيارهم بالقرعة على شرط النزاهة اللازمة بعيداً عن سيطرة الأحزاب ومحاصصاتهم لضمان إستقلاليتها في إدارة الإنتخابات حتى يكون الفائزون ممثلون للشعب دون الأحزاب الحاكمة.

3. تعديل الدستور : يعد تعديل الدستور العراقي لعام 2005 من أهم مطالب الإحتجاجات وذلك من خلال تكليف لجنة (104) متخصصة مهنية بعيدة عن الهيمنة الحزبية والولاءات الضيقة لقيام بإجراء تعديلات دستورية حقيقية في مواد من شأنها أن تمس جوهر بنية النظام السياسي ، حيث يعتمد نظام رئاسي شكلاً للحكم في العراق ويحرم الطائفية ويحظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عنصري ، كذلك تعديل المواد المتعلقة بإنتخابات مجالس المحافظات والأقضية وصلاحيات الإقليم وإجراء تعديلات بشأن المناطق المتنازع عليها فضلاً عن المادة المتعلقة بتحديد الكتلة الأكبر (105).

4. تغيير النظام السياسي : تنفيذ مطالب المحتجين بأكملها هو بحد ذاته طلب ضمني لتغيير المنظومة السياسية أي إسقاط الأسس الذي قام عليها والأدوات السياسية المعتمدة والقوى المتنفذة فيها . وذلك من خلال النقاط الآتية :
(أ) تشكيل حكومة جديدة (106) إنتقالية ضمن سقف الدستور الحالي وتعاون مجلس النواب لإستكمال قانون الإنتخابات والمفوضية الى

102. د.شاهر إسماعيل الشاهر ، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة ، المركز الديمقراطي العربي للنشر ، برلين ، 2017 ، ص5.

103. أقر البرلمان العراقي في 2019/12/27 قانون المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات كمحاولة إستجابة لضغط المحتجين لكن سرعان ما رفض من قبلهم بتبرير ان الأعضاء الذين تم إختيارهم من مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة وهما مجلسان أسسا على أساس المحاصصة من ممثلي الأحزاب ، وبالتالي ستكون المفوضية الجديدة تقوم على المحاصصة الحزبية أيضاً ودليل على ذلك تأكيد القانون على العدالة بين المناطق . هنا نتجنب الحديث عن تفاصيل القانونين كونهم يشكلان مخرجات النظام خلافاً لعنوان دراستنا .

104. على الرغم من قيام كل من رئاسة الجمهورية والبرلمان العراقي بتشكيل لجنة لتعديل الدستور إلا إن المحتجين لم يروق لهم الأسماء التي وردت في قائمة لجان التعديلات بسبب عدم الثقة والفجوة الكبيرة التي خلقها الحكومة والبرلمان بين السلطة والشعب . للتفاصيل حول إشكاليات تعديل الدستور د.ميثاق مناحي العيسى : تعديل الدستور العراقي وفق المادتين (126) و(142) إشكالية دستورية أم إشكالية سياسية ، قسم الدراسات السياسية / مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة الكربلاء على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 13/11/2019 www.kerbalaess.edu.iq

105. للتفاصيل : تصريح محمد الكربولي عضو لجنة التعديلات الدستورية على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 25/11/2019 .

www.baghdadtodaynews.

106. رغم مطالبة المحتجين لمدة شهرين بإستقالة رئيس الوزراء العراقي (د.عادل عبدالمهدي) ولكن تقديم الإستقالة لم تهدئ الشارع الغاضب ولم تلتفت ساحات الإحتجاج لهذا الموضوع ما يكشف نية المحتجين بتصعيد المطالب ومطالبة بإجراء تغيير شامل للمنظومة السياسية هذا من جهة ومن جهة ثانية إستقالة الحكومة وتشكيل حكومة بديلة في ظل الظروف السياسية المتشنجة والتدخلات الخارجية الفاضحة وفق محركات المحاصصة والانتماءات الطائفية وإغتنام المناصب إعتاد عليها العراقيون طوال 16 عاماً بعد إسقاط النظام السياسي السابق .

جانب إنجاز قانون الموازنة المالية لسنة 2020 وإجراء تحضيرات للانتخابات المبكرة .

(ب) العمل على حل مجلس النواب وفقاً للمادة (64) من الدستور .

(ج) إجراء انتخابات مبكرة بأسرع وقت بإشراف أممي ولضمان نزاهة الانتخابات لآبد إستبعاد غالبية القوى المتنفذة والحاكمة منذ 2003 كونها مسؤولة عما جرى ويجري الآن خصوصاً من تدور حولها شبهات الفساد كذلك محاكمتهم .

(د) إنهاء النفوذ الإيراني وسطوها على الحياة السياسية والإقتصادية وحتى الإجتماعية كذلك رفض الحضور العسكري والأمني الواضح من خلال سيطرتها على كل المؤسسات العسكرية وبالتالي إدارة دفة الحكم .

(هـ) تشكيل حكومة وطنية من ذوي الكفاءات والمستقلين لإدارة البلد والنهوض به بعيداً عن منطق التدخلات الخارجية وتكفل هذه الحكومة بالإبتعاد عن المحاور الطائفية والمحاصصة والإقليمية في علاقاتها مع دول الجوار ، الى جانب حماية السيادة العراقية ورفض تام لجميع أنواع التدخلات للشأن العراقي ، والعمل كذلك على إستعادة العراق لدورها كفاعل إقليمي ودولي وفق سياسات تضمن التوازن في العلاقات ، أيضاً تعمل هذه الحكومة على إعادة الإعتبار للمواطن ومنحه الأولوية والعمل على تأسيس الدولة وقوانينها وحصر السلاح بيدها ونفاذ القانون على الجميع وإستثمار عقلائي لقطاع النفط والطاقة والزراعة والصناعة مع إتباع سياسة واضحة لتوزيع عادل لثروات البلد على الجميع والعمل على تقديم الخدمات وإنجاز البنى التحتية ، كذلك العمل على تحسين الوضع المعيشي والخدمات الصحية والتعليمية وإيجاد فرص العمل .

وأخيراً نستطيع أن نقول إن مطالب المحتجين هي بمثابة وضع أسس متينة لإستعادة هبة الدولة العراقية لكي تكون فوق جميع المرجعيات والهويات الأخرى بما يعزز المواطنة ومبادئ المساواة والعدالة والشراكة ووضع ضوابط صارمة لوقف التمييز والشحن الطائفي وسرقة أموال الدولة وإستردادها للأموال المسروقة ومحاسبة الفاسدين والقضاء على الميليشيات وإنهاء التكرار الإجتماعي بين أبناء الوطن الواحد .

وعليه ممكن الإقرار بأن الحراك الإحتجاجي التشريعي تجاوزت الشعارات المطالبية لتكون مطالبة لإجراء تغييرات جذرية بأبعاد سياسية إقتصادية قانونية تمس هيكلية النظام السياسي مع رفض لكل الأحزاب والشخصيات السياسية المتنافسة على النفوذ والمصالح ، لذلك لاشك إن الإحتجاجات التشريعية هي الأعلى صوتاً في تقديم مطالب أكثر شمولية للعمل على تصحيح مسار مجمل العملية السياسية ووضع حد للتدخلات الإقليمية لإستعادة العراق كدولة وكوطن .

الخاتمة

من خلال كل ما أوردناه في بحثنا بالإمكان الإقرار ببعض الإستنتاجات نختم بها دراستنا :

1. الإحتجاجات كآلية للحراك السياسي وبتفاعلاتها تشكل ضغوط ومعطيات جديدة موجهة لبيئة النظام السياسي ما يتطلب منه البحث حول أساليب وآليات وقيم جديدة لأداء وظائفه تراهي الوضع الجديد خلافاً لما كان موجوداً في السابق ، وهذا ما يضيف ديناميكية بين عناصر النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به ما يعطي طابعاً حركياً للنظام السياسي وهذا هو مايفترضه إقتراب التحليل النظامي .
2. الفعل الإحتجاجي وفواعله يبرز بشكل ملفت ومؤثر حين تفشل القنوات الأخرى (الأحزاب ، جماعات الضغط) لإبصال المطالب الى النظام السياسي أو معارضة أجهزة الدولة .
3. الإحتجاجات هي ظاهرة تنظرية تطبيقية تدل على ثقافة عالمية الطابع لها تأريخ طويل وعابرة للزمان والمكان ولاتزال موجودة تمارسها الشعوب كسلوك إقصائي ضد أنظمة سياسية فاشلة محبطة لمواطنيها .
4. الإحتجاجات هي أساليب مجتمعية منطقية مبررة وديمقراطية وهي طرق للعمل السياسي تمارس ضد أنظمة غير ديمقراطية لتغيير مسارها والإنتقال بها ديمقراطياً من خلال العمل لإعادة صياغة المجتمع وفق شروط تلك الإنتقاله ، أوحى ممكن اللجوء إليها في ظل أنظمة ديمقراطية لتكريس حكمها .
5. تمثل الإحتجاجات التشريعية دخول العراق مرحلة جديدة وهي إزدياد الوعي المجتمعي رغم عدم إيجاد الإستجابة المطلوبة لديناميكية النظام بسبب عدم التمكن لتحويل الإحتجاج من مدخل الى مخرج .
6. الإحتجاجات التشريعية هي نتاج لأزمات عميقة سياسية إقتصادية إجتماعية قيمة يعاني منها النظام السياسي منذ عام 2003 ، وهذه الأزمات تتمثلة بالمحاصصة الطائفية وتبعاتها وفقدان المواطن لثقته بالسلطات السياسية كمؤسسة وكأشخاص كذلك الفساد وحالة الفقر والبطالة والحرمان الذي يعيش فيها الفرد العراقي الى جانب التدخلات الخارجية وما سببته من الصراعات المصلحية والفكرية .
7. تميز الإحتجاجات العراقية بخصوصيات تضي عليها سمات مختلفة عما سبقها من حيث شموليتها لغالبية شرائح المجتمع كذلك عفويتها وإستقلاليته ومدينتها وتجاوزها لموضوعه الطائفية وقوة مطالبها والعنف التي لازمتها .

8. تتسم الإحتجاجات العراقية برفع واضح لسقف مطالبتها ما تشكل رفض للطبقة السياسية ورفض أداءهم وكل ما تمثل الدولة بمؤسساتها ودستورها وقوانينها وبالتالي رفض كل ميكانيزميات وأداء التناولي للسياسة بقيمها وأدواتها التي يركن اليها النظام السياسي وبالمقابل البحث عن الوطن .
9. نتاجاً لكل ما ذكرناه الإحتجاجات تشكل مطالب جديدة موجهة كمدخل للنظام السياسي وتترتب عليها تداعيات لا بد أن تستجيب لها السلطة سلباً أو إيجاباً رغم طول حالة الجمود .

قائمة المصادر

أولاً : الدساتير

دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005 .

ثانياً : الموسوعات

1. غي هرميه (وآخرون) ، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية ، ت: هيثم اللع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2005.
 2. د. فريدريك معنوق ، معجم العلوم الإجتماعية ، أكاديميا ، بيروت ، 1998.
- #### ثالثاً : الكتب
1. أحمد عادل عبدالحكيم (وآخرون)، حرب اللاعنف - الخيار الثالث، ط3، سلسلة حرب اللاعنف - الفلسفة ، أكاديمية التغيير، 2013.
 2. أحمد منسي ، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي - دراسة للحالة المصرية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2010 .
 3. جان ماري دانكان، علم السياسة ، ت: د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1997.
 4. تشارلز تلي ، الحركات الإجتماعية 1768 - 2004 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005.
 5. توماس جرين ، الحركات الثورية المقارنة ، ت: تركي الحمد ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، 1986.
 6. دافيد و سيرز (ومحرون آخرون) المرجع في علم النفس السياسي ، ج2، ت: ربيع وهبة (وآخرون)، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2010.
 7. د. شاهر إسماعيل الشاهر : دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة ، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين ، 2017.
 8. د. شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة ، مطبعة وزارة الثقافة ، أربيل ، 2004.
 9. صموئيل هنتنغتون ، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ت: عبد الوهاب علوب ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، بيروت ، 1993.
 10. د. عبد الخالق عبدالله ، حكاية السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، 2006.
 11. د. عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الحركات الإحتجاجية بالمغرب : مؤشرات الأحتقان ومقدمات السخط الشعبي ، دفاتر وجهة نظر، الرباط ، 2008.
 12. د. عبد المعطي محمد عساف ، مقدمة الى علم السياسة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، ط2، 1987.
 13. د. عزمي بشارة ، في الثورة والقبالية للثورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012.
 14. د. عزمي بشارة ، في المسألة العربية - مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007.
 15. عمرو الشوبكي (محرر)، الحركات الإجتماعية في المطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011.
 16. غوستاف لو بون ، سيكولوجية الجماهير ، ت: هاشم صالح ، ط2، دار الساقى ، بيروت ، 1997.
 17. غيورغ سورنسن : الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، ت: عفاف بطاينة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015.
 18. كريم فرمان ، في كيفية عمل النظام السياسي: مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان- الجزائر- فرنسا - إيطاليا ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2009.
 19. د. كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1985.
 20. د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987.

21. مجموعة باحثين ، الفعل السياسي بوصفه ثورة – دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنه أرنت ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013.
22. د.محمد عوض عبدالسلام ، الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز- دراسة تحليلية نقدية ، دار المطبوعات الجديدة ، مكتبة المصارف الحديثة ، القاهرة ، 1986.
23. نصر محمد عارف ، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002.
24. نيكلاس لومان، مدخل الى نظرية الأنساق ، ت: يوسف فهمي حجازي ، منشورات الجمل ، كولونيا – ألمانيا ، 2010.
25. هانك جونسون، الدول والحركات الاجتماعية ، ت: أحمد زايد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2018.
26. د.هشام محمود الأفداحي ، العرق واللغة والهوية القومية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2010.

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

1. شاوي رياض ، الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية ، رسالة ماجستير (منشورة على الأنترنت) ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر ، 2005.
2. عبد المؤمن سي حمدي ، أشكالية التعبير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة ، اطروحة دكتوراه (منشورة على الأنترنت) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بو ضياف – المسيلة ، الجزائر ، 2019.
3. قناة رقية ، الإحتجاجات الطلابية بين الوعي والتبعية: دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، رسالة ماجستير (منشورة على الأنترنت) ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية في جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2014 .
4. كروشي فريدة ، ظاهرة الإحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ، رسالة الماجستير (منشورة على الأنترنت) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2013.

خامساً: الدوريات

1. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، المحتجون- كيف تؤثر المظاهرات والإعتصامات في سياسات الدول ، في إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملحق مجلة السياسة الدولية) ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد (187) ، يناير 2012 .
2. الشيماء عبدالسلام ابراهيم ، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية ، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام، القاهرة ، العدد (35) ، 2011،
3. درمضاني صوراية ، الحركات الاجتماعية – مقارنة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، العدد (24) ، حزيران 2016.
4. د.عبدالحسين شعبان ، الكومونترايديا العراقية بين فقه الواقع وفقه الضرورة ، مجلة المستقبل العربي ، ، السنة 42، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ع/490، ك1/ 2019.
5. د.عبدالرحيم العطري ، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد (13) ، شتاء 2011.
6. كولفرني محمد ، التغير الاجتماعي والسياسي- دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (20) ، 2008.
7. محسن بوعزيزي ، فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية - الحالة التونسية مثلاً ، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (1)، شتاء 2008.
8. محمود صلاح عبدالحفيظ المهر، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد (27) ، صيف 2010.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية

1. أياد العنبر ، العراق بين الدولة العميقة وواقع اللادولة ، شبكة الشرق الأوسط على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/11/2
WWW.M.B.N.COM.

2. تصريح محمد الكربولي عضو لجنة التعديلات الدستورية على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 25 / 11 / 2020 .
www.baghdadtodaynews.
3. تقرير سكاي نيوز أبو ظبي حول الفساد في العراق على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/5/6:
www.skynewsarabia.com .
4. تقرير في قناة الجزيرة حول الإحتجاجات العراقية وتداعياتها القريبة والبعيدة على الموقع الرسمي للقناة بتاريخ 10/28
2019/ www.aljazeera.net .
5. جابر سعيد عوض، إقتراب تحليل النظم في علم السياسة ، ندوة إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية ، 1992 ، شبكة
المعلومات الدولية، على الموقع الإلكتروني الآتي : www.printfriendly.com .
6. خامنئي يكسر صمته عن تظاهرات العراق – مؤتمرات لن تفرقنا . مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ
2019/10/22 . www.cnn.net .
7. خطاب المرجعية من قبل ممثلها أحمد الصافي في يوم الجمعة المصادف 15 / 11 / 2019 على الموقع الإلكتروني للسيد
السستاني بتاريخ 2019 / 11 / 16 www.sistani.org .
8. د. عبدالحسين شعبان ، حركة الإحتجاج التشريعية وإعادة المشهد العراقي على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/10/27
www.annabaa.org .
9. محمد بن حامد الأحمرري ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي- رؤية مستقبلية وتقييمية ، دراسة منشورة في الموقع
الإلكتروني لمندى العلاقات العربية والدولية ، بتاريخ 2013/5/30 https://fairforum.org/research .
10. د. ميثاق مناحي العيسى : تعديل الدستور العراقي وفق المادتين (126) و(142) إشكالية دستورية أم إشكالية سياسية ، قسم
الدراسات السياسية / مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة الكربلاء على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 13
2019/11/ www.kerbalaess.edu.iq .
11. دراسة لمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، أزمة البيت الشيعي وموقف النخب الدينية من الإحتجاجات العراقية. على
الموقع الإلكتروني الآتي . www.rasanah.org .
12. رينار منصور، المأزق السني في العراق ، مركز الكارينجي للشرق الأوسط على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 20 / 10 /
2019 . www.carnegie-mec.org .
13. فاضل ياسين ، الحراك السياسي في العراق توجهات جديدة أم الدوران في حلقة مفرغة ، على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ
2019/10/25 www.new Iraq center.com .
14. محمود جمال عبدالعال ، هل تؤدي الإحتجاجات الى تغيرات جذرية في العراق ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/4/2 . www.futureuae.com .
15. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – وحدة الدراسات السياسية ، إحتجاجات العراق بين مطالب الشارع وعنف السلطة
على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/10/20 . www.alaraby.com .
16. الموسوعة السياسية ، إقتراب تحليل النظم – الإقتراب النسقي على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/ 10/11 .
www.political – encyclopedia.org .
17. الموقع الرسمي لمعهد واشنطن . www.washingtoninstitute.org .
18. الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية العالمية www. Transpaarency.org.Report .
19. تصريح لفالح الفياض في 7/ت/2019 على الموقع الإلكتروني لقناة العالم www.alalamtv.net.news .
20. تقرير في قناة الحرة في 3/ت/2019 . www.alhurra.com .
21. تقرير على الموقع الإلكتروني لصندوق السلام بتاريخ 2019/12/1 https://fundforpeace.org .
22. الموقع الرسمي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بتاريخ 2020/ 1 / 20 . www.ihchr.iq .
23. خطبة يوم الجمعة في 31 / 1 / 2020 منشور على موقع الإلكتروني الآتي في نفس الموعد: www .nrt.arabic.com .
24. وكالة الأنباء الفرنسية ، على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ 2019/9/25 . www.amp.franc 24.com .

Books

1. Betty A. Dobratz (editor), Political Sociology for the 21st Century, Series: Research in Political Sociology, 2003.
2. David Easton, the Political System: An Inquiry into the State of Political Science, Alfred A. Knop, New York, 1953.
3. Donatella Della Porta and Mario Diani, Social Movements: An Introduction, 2nd ed., Blackwell Publishing, Malden - USA, 2006.
4. Eric Hobsbawm, The Age of Revolution 1789-1848, Vintage Books, London, 1996.
5. J. Craig Jenkins and Bert Klandermans (editors), The Politics of Social Protest: Comparative Perspectives on States and Social Movements, UCL Press, London, 1995.
6. Michael Macfaul Kathryn Stoner- Weiss: After the Collapse of Communism - comparative lessons of transition, Cambridge, 2004.
7. William A. Gamson , Talking Politics , Cambridge University Press , Cambridge , 1995 .

Journals

Peter K. Eisinger, The Conditions of Protest Behavior in American Cities, The American Political Science Review, American Political Science Association, Vol. 67, No. 1, 1973.

Papers

Mahvish Shami, Collective Action, Clientelism and Connectivity, Institute of Food and Resource Economics, University of Copenhagen, Denmark, FOI Working Paper 2010.

Internet

1. Jose Aleman, Protest and Institutional Change, in: Oxford Hand books Online, Oxford University Press, 2018. www.oxfordhandbooks.com.
- Sami Mahroum, The Arab World Needs a Brexit Debate, 5/12/2019, www.project-syndicate.org